بسم الله الرحمن الرحيم

العولمة وأثرها على البنية الأساسية للصناعة في السودان

اعداد

عمر محمد أحمد عجيب
يســـن علـــي جـــامعـابي

مشروع تخرج كمطلوب تكميلي لنيل درجة
البكلاريوس
في الهنـدسة الميكانيـكيـة

قسم الهندسة الميكانيكية
كلية الهندسة والتقنية
جامعة وادي النيل

أكتوبر 2006م

بسم الله الرحمن الرحيم

العولمة وأثرها على البنية الأساسية للصناعة في السودان

اعداد

عمر محمد أحمد عجيب 200B058

يســـن علـــــي جـــامعـابي 200B074

مشروع تخرج كمطلوب تكميلي لنيل درجة
البكلاريوس
في الهنـدسة الميكانيـكيـة

قسم الهندسة الميكانيكية
كلية الهندسة والتقنية
جامعة وادي النيل

أكتوبر 2006م

بسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية

قال تعالى :

((١٢) يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب وقدور راسيات اعملوا آل داود شكرا وقليل من عبادي الشكور (١٣))

صدق الله العظيم

سورة سبأ الآية (١٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

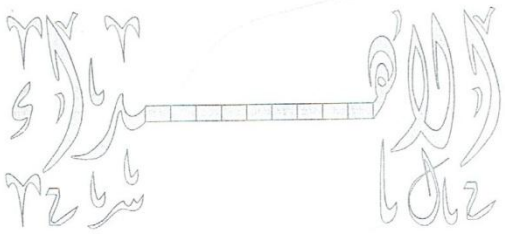

الي من احب إلينا من أنفسنا والدينا

الذين أمدونا بالقوة

الي كل باحث في هذا المجال

الي كل طالب للعلم والمعرفة

إليكم جميعاً

نهدي هذا البحث

الباحثان

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

قال صلي الله عليه وسلم : (من لايشكر الناس لا يشكر الله)

يسرنا بعد ان فرغنا من إعداد وكتابة هذا البحث أن نتوجه بخالص شكرنا الي الأستاذ / أسامة محمد المرضي للعناية والاهتمام المتزايد الذي لقيناه منه خلال إشرافه علي هذا البحث وقد كان لملاحظاته وتوجيهاته القيمة أثرا كبيراً في انجاز هذا البحث .

ونزجي شكرنا لكل من اسهم وساعد في إخراج هذا البحث

الباحثان

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الدراسة

في هذا المشروع تمت دراسة الصناعة عموماً وفي العالم الثالث وبصورة تفصيلية في السودان وتم توضيح الهدف من الدراسة وهو اثر العولمة علي البنية الاساسية للصناعة في السودان وايضاً تم توضيح اثر العولمة علي الصناعة في العالم والصناعة في السودان مع دراسة احتياجات العولمة وتمت ايضاً دراسة عامة لجمهورية السودان من حيث البنيات الاساسية للصناعة وفي خاتمة الدراسة تم توضيح المشاكل التي تواجه الصناعة والنتائج والحلول والتوصيات .

Abstract

In This project we are study the industry generally and study here in the third world specsially in the Sudan . also to explained the scoure from this study it's the effects of globalization on the basic structures for industry in the Sudan and effect of globalization on industry in the world and Sudan go to studies the needs of globalization .also general study for repuplic of the Sudan for basic structures for industry explained the proplems which faced the industry and results and solutions .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الافتتاحية	I
الإهداء	II
الشكر والعرفان	III
ملخص الدراسة	IV
Abstract	V
الفصل الاول	
(1.0)المقدمة	1
الصناعة في دول العالم الثالث	3
الصناعة في السودان	5
الهدف من المشروع	25
الفصل الثاني	
(2.0)العولمة	39
اثر العولمة علي الصناعة في العالم	42
اثر العولمة علي الصناعة في السودان	48
الفصل الثالث	
دراسة حالة	54
الفصل الرابع	
المشاكل التي تواجه قطاع الصناعة	64
نتائج البحث واوجه القصور والتوصيات	68
المراجع	73

الفصل الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

(1-0) المقـــــــــدمة

تعبر الصناعة إحدى دعامات الاقتصاد القومي ووسيلة لرفع مستوي المعيشة للإنسان نظرا لضخامة إنتاجية المصانع ومقدرتها علي تلبية الاحتياجات الأساسية والاستهلاكية وتوفير فرص العمالة كما ان للصناعة المقدرة على الاستجابة لمتطلبات التصدير وبالتالي الإسهام في توفير النقد الاجنبى اللازم لدفع عمليات التنمية .

ويتميز قطاع الصناعة بامتلاكه الأكبر للقوى الديناميكية القادرة علي التأثير في النظم الاقتصادية والاجتماعية . ومن ثم اجراء تغيرات هيكلية فيها عكس القطاع الزراعي الذي يعتمد علي الظروف الطبيعية والمناخية وبالتالي يكون تأثيرها محدود في رفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية ، وقد أدركت المجتمعات الصناعية اهمية الصناعة مبكراً فتم التركيز علي احداث معدلات نمو عالية في قطاع الصناعة باستخدام نتائج البحث العلمي والتكنولوجي وزيادة حجم الاستثمارات الرأسمالية مما أدي الي ثورة كبيرة في مجال الصناعة أسهمت في نقل الشعوب الي حياة التقدم والرفاهية الاجتماعية والي تغيير سلوك وعادات هذه الشعوب ان التصنيع لا يهدف الي احداث بعض التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تعمل علي رفع مستوي الدخل فقط إنما يهدف التصنيع الي ايجاد التغيرات السياسية والاجتماعية والسيكولوجية التي تغير من الفرد وبالتالي تغير من فكره وطموحه وعاداته .

وقد أوضحت بعض الدراسات التي قامت بها منظمة (اليونيدو) ان اهم التغيرات الهيكلية المصاحبة للزيادة في مستوي الدخل للفرد هي انقاص نصيب الزراعة في الانتاج القومي وزيادة نصيب الصناعة في منه غير ان حقيقة التنمية الاقتصادية والصناعية والاجتماعية لا تحتمل ان يترك الامر كخيار بين الصناعة والزراعة فلابد من الوصول الى فهم و أدراك متزايد لضرورة التنمية المتوازنه للصناعة والزراعة .

يعتبر القطاع الصناعي احدي القطاعات الهامة في الاقتصاد القومي لإحداث بعض التغيرات الاقتصادية التي تعمل علي رفع مستوي الدخل القومي والفردي وتزيد فرص العمالة وكذلك خلق المهارات الفنية والادارية وتنويع الانتاج وبذلك يمثل القطاع الصناعى وإضافة واضحة للدخل القومي بالاضافة الى ان القطاع الصناعي الذي يعمل علي امتصاص الاعداد المتزايدة من السكان في القطاع الزراعي وتقليل نسبة البطالة .

(1-1) الصناعة في دول العالم الثالث

تعتبر مشكلة الاهتمام بالتصنيع من المشاكل التي تواجه (تهم) الدول النامية وذلك لان بعض الدول كأمريكا واليابان وأوربا الغربية ركزت على الصناعة وجعلتها عماد اقتصادياتها ، وفي المؤتمر العام الثاني الخاص بالتنمية الصناعية (اليونيدو) الذي سمي بإعلان (ليما) تم التركيز علي ان الصناعة هي أداة النمو الضرورية لتأمين التطور الاقتصادي والاجتماعي السريع للبلدان النامية ، الا ان الدول النامية ما زالت لا تعطي اهتماماً كافياً بالتصنيع وذلك لا ن اغلب هذه الدول قد نالت استقلالها مؤخراً (في منتصف القرن الماضي) ومازالت تعاني من مشاكل التخلف والامية في وقوعها تحت سيطرة العلاقات الاقتصادية الغير عادية مع الدول المتقدمة وما زالت تحاول تكريس مفهوم ان تظل الدول النامية منتجاً للمواد الخام الاولية اللازمة للصناعة وتكون مستوردا للسلع الصناعية .

ويشهد التطور المستقل لبلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية بما لا يدع مجالاً للشك انه يمكن التغلب علي التخلف الاقتصادي بشرط ان تزداد الوظائف الاقتصادية للدولة الي درجة كبيرة وقد لوحظ في السنوات الاخيرة في جميع البلدان ازدياد دور التنمية في تعبئة وتوزيع موارد البلاد ووضع استراتيجية عامة للتطور الاقتصادي ونجد ان ضرورة توسيع النشاط الاقتصادي للدول ووضع برامج وخطط للتنمية تليها مهام ضمان الاستخدام الرشيد للموارد وكذلك ان الانتاج الحديث يتطلب هيكلا اقتصادياً ذا افرع عديدة تكمل بعضها البعض وتمنع تركيز وتخصيص الانتاج .

وتنبع ضرورة توسيع الوظائف الاقتصادية للدول وبصفة خاصة استخدام التخطيط علي مستوي الاقتصاد القومي في البلدان النامية من انه يتعين علي هذه البلدان في ظروف التخلف الاقتصادي المستمر ان تختار دائماً بين بدائل مختلفة وان تتخذ قرارت اقتصادية وسياسية معقدة

ويرتبط هذا الخيار بالقضايا العامة لتحديد التطور الاجتماعي والاقتصادي ومرتبط ايضاً بالمشاكل الخاصة والمتعددة .

وغالبا ما يكون هذا الخيار صعباً حيث توجد هوة سحيقة بين احتياجات ومتطلبات هذه البلدان من جهة وبين إمكانياتها الحقيقة من جهة أخرى ، ويجب على البلدان النامية ان تحطم الهيكل الاقتصادي القديم وفي نفس الوقت ان تنشئ وتطور قاعدتها الصناعية الذاتية واعادة تشكيل العلاقات الزراعية وزيادة الإنتاج والأضعاف من العلاقات التصديرية الوحيدة الطرف .

إن اختيار استراتيجية التنمية وبصفة خاصة استراتيجية التصنيع تعتبر عملية معقدة لا تتطلب فقط تحليلا تفصيلياً للاتجاهات المتفرعة للتنمية في الاقتصاد القومي بصفة عامة ولكن أيضا الأخذ في الحسبان اتجاهات التنمية الاقتصادية منها والاجتماعية وما يحدث بينهما من تفاعل أو تناقض في بعض الأحيان ، ولما كان من غير الممكن التوصل ألي حل المشاكل وفي آن واحد لأهم المشاكل فمن هنا تظهر ضرورة تتابع حل المشاكل مرحلة مرحلة وجزء جزء وتحديد المشاكل التي لم يتم التوصل لحل لها في كل مرحلة على حدة ويستلزم هذا بدوره أشكالاً وطرقاً مرنة جداً للتخطيط ووضع نظام سليم للمحاكاة والتقديرات المخططة ، وتفرض خاصية مهام التصنيع على الدول النامية أن تستثمر أموالا ضخمة في قطاعات الاقتصاد التي تعطي عائداً سريعاً مثل (التعليم، الصحة ، توليد الطاقة وغيرها) وذلك من أجل تكوين المجمعات الصناعية الضخمة .

ومن إحدى السمات الرئيسية للنشاط الاقتصادي للدول في العالم الثالث هو أن هذا النشاط ليس مطالباً فقط بضمان النهوض السريع وتطوير القوي الإنتاجية للبدء ولكن أيضا مطالب بأن يلعب دوراً في تشكيل و إقامة ما يلائمها من علاقات إنتاجية واجتماعية وكقاعدة عامة فأن معظم خطط وبرامج التنمية تعتبر كما لو كانت محصلة لنضال سياسي يمكن استخدامها كمؤشر ذي أهمية لبيان مدي تناسب القوي السياسية والطبقية في البلد ، وهكذا فان المفهوم الأساسي للتنمية الاقتصادية وبصفة خاصة التصنيع يتشكل في البلدان المختلفة على أساس تفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية

الحالات فإن هذا المفهوم لم يتحدد تماماً بل يوجد في شكل عدد من المواضيع الغير متناسقة ، غير أن المفاهيم والبرامج القائمة تحدد له الي درجة كبيرة الخطوط الرئيسية لنشاط الدول الاقتصادي وتحاول الدولة في البلدان المختلفة التأثير في العمليات الاقتصادية والاجتماعية وفي ديناميكية المؤشرات الاقتصادية الهامة على مستوي الاقتصاد القومي وحل المشكلات التي تواجهها وذلك بتعبئة الموارد الموجودة وبالمساهمة الفعالة في إنشاء بعض المشروعات وتوسيع القطاع الخاص والعام.

(1-2) الصناعة في السوادن :-

(1-2-1) موجز لتاريخ الصناعة في السودان :-

بدأت الصناعة في السودان إبان الحرب العالمية الثانية كنتيجة مباشرة لتعذر وصول الواردات وانقطاع خطوط التموين والمواصلات بسبب الحرب آنذاك فعمد رجال الأعمال لإنشاء صناعات مفيدة لتوفير احتياجات الأسواق المحلية فأنشئوا مصانع للصابون والحلويات وورش الصيانة ومعاصر الزيوت وقد اعتمد أصحاب هذه المصانع علي مواردهم الذاتية لتمويل إنشائها وتشغيلها ولكن بعد الحرب العالمية الثانية لم تقوى هذه المصانع علي الصمود أمام المنافسة الأجنبية الأمر الذي أدي الي توقف العديد منها .

كذلك نجد ان بداية الصناعة في السودان نتاج طبيعي للظروف التي أحاطت بالبلاد بعد الحرب العالمية الثانية من شح لاحتياجات السوق المحلية للمنتجات الصناعية الخفيفة فنشأت صناعات صغيرة لسد احتياجات البلاد الاستهلاكية مثل مصانع الصابون والحلويات ومصنع أسمنت عطبرة ومصنع تعليب اللحوم بكوستي ومصانع الأدوات المنزلية والزجاج والسجاير وعليه فعند استقلال السودان في يناير 1956م كانت الاستثمارات في الصناعة قد بدأت أولى خطواتها في هذا المجال وقد أعلنت حكومة الاستقلال . الأولى سياستها الرامية الي تشجيع رأس المال الأجنبي في ميدان الصناعة بإصدار (قانون المميزات لعام 1956) وكونت بموجب اللجنة الاستشارية لترقية

الصناعة فكان لا صدار القانون أثره الإيجابي في تنشيط الاستثمار في مجال الصناعة ولكن بالرغم من ذلك ظلت الصناعة تلعب دوراً ثانوياً في الاقتصاد القومي السوداني .

وقد أعطت الخطة العشرية اهتماماً كبيراً لتنمية الصناعة في البلاد فرصدت مبالغ عالية فيدل هذا علي أن الدولة قد بدأت مرحلة جديدة في تشجيع التطور الصناعي في البلاد بدخولها كمستثمر في هذا الميدان الجديد ، أنشأت الدولة البنك الصناعي عام 1961م كمؤسس حكومية تعمل علي تشجيع نشاطات القطاع الخاص في مجال الصناعة وتوفير التمويل لتوسيع قاعدة صناعة القطاع الخاص ليسير الاستثمار في قطاع الصناعة في اتجاهين متوازيين ومكملين لبعضهما ، فدعمت الدولة نشاطاتها في مجال الصناعة هيئة المصانع الحكومية عام 1962م للإشراف علي المصانع القائمة بالإضافة الي دراسة و إعداد المشروعات الصناعية الجديدة المناسبة لتوسيع القطاع الصناعي العام ، ثم سميت أخيرا المؤسسة العامة للإنتاج الصناعي أنشئ كذلك معهد البحوث الصناعية عام 1967م للقيام بإجراء البحوث والدراسات اللازمة لتطوير الصناعة ووضع الخبرات الفنية المبنية على الدراسات العلمية ، كذلك أقيمت وزارة متخصصة للصناعة والتعدين عام 1966م

فكان بهذا الجهد المزدوج بين القطاع العام والخاص في مجال الاستثمار في القطاع الصناعي بالإضافة الي سياسة الدولة الرامية الي تشجيع التصنيع بإصدار القوانين وإنشاء المؤسسات المتخصصة لرعاية الصناعة والإشراف عليها وتمويل الصناعات المباشر فكان لكل هذا أثره الكبير في توسيع القطاع الصناعي وزيادة مشاركة هذا القطاع في مجال الناتج المحلي

(1.2.2) لمحات عن نشاط القطاع الصناعي :-

يمكن تقسيم القطاع الصناعي بالبلاد الي القطاعات الفرعية التالية :-

* الصناعات الغذائية
* صناعة الغزل والنسيج .

* الصناعات الجلدية .

* الصناعات الكيماوية والادوية .

* صناعة الزيوت والصابون .

* الصناعات الهندسية .

* صناعة مواد البناء والحراريات .

* صناعة مواد التعبئة والتغليف والطباعة .

وهنالك بعض الملامح العامة لهذه القطاعات الفرعية يمكن ايجازها فى الاتى :-

1- قطاعات الصناعات الغذائية :-

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية القطاع الرئيسي من جملة القطاعات الصناعية في البلاد لما له من أهمية في توفير الغذاء وارتباطه بقطاع الزراعة الذي يمثل حجر الزاوية في القطاع الاقتصادي السوداني . والطاقات المتاحة في هذا القطاع تفي بحاجة البلاد وهنالك فائض قابل للتصدير .

2- قطاع صناعة الجلود :-

تمثل الجلود رقماً اقتصادياً هاماً في الصادرات القطاعية ، تزايد أرقام الجلود بتزايد الثروة الحيوانية التي تقدر ب(125) مليون رأس .

تتميز الجلود السودانية بالجودة لما تتميز به من متانة راجعة الي تكوينها النسيجي والليفي كما تمتاز علي مثيلاتها من دول العالم بكبر مساحتها .

من المدابغ بالسودان (4) كبيرة و(3) متوسطة و(12) صغيرة طاقاتها :-

(900) ألف جلد بقري

(9) مليون جلد ضأن وماعز

3- قطاع الزيوت والصابون :-

(a) الصابون :-

ويتميز هذا القطاع بطاقاته التصنيعية العالية حيث تبلغ (520) ألف طن غسيل و (40) ألف طن بدرة و (20) ألف طن تواليت تفي بحوجة البلاد ويتم التصدير لدول الجوار .

(b) الزيوت :-

وتعتبر طاقاته من اكبر الطاقات المتاحة بالبلاد حيث تبلغ حوالي (3) مليون طن والتى تتعامل مع زيوت بذرة القطن وعباد الشمس والفول والسمسم .

4- مواد البناء :-

يتميز هذا القطاع بوفرة الخامات المحلية وهي من حيث الجودة بمكانة وبالأخص الرخام الطبيعي حيث يتوفر الرخام ذو اللون الأبيض وذو اللون الأسود كما يوجد بالبلاد مصنع لصناعة الجرانيت بطاقة (9) ألف متر مربع في العام .وتم اخيرا انشاء مصنع سراميك رأس الخيمة ويعتبر احد محاسن الاستثمار في السودان كما يعتبر الأسمنت السوداني من أجود أنواع الأسمنت ويوجد في البلاد عدد مصنعين للأسمنت تعمل بطاقات متدنية حيث لا تتجاوز ال(400) ألف طن في العام .

5- صناعة الغزل والنسيج :-

مع توفر الخامات المحلية الجيدة شجع علي قيام صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بالبلاد . حيث تبلغ مجمل طاقات الغزل (59) ألف طن والنسيج (300) مليون ياردة و (21) مليون قطعة ملابس جاهزة ، إلا أن هذا القطاع تواجهه بعض المشاكل مما حدا بالدول لتكوين لجنة عليا وحل مشاكله .

6- الصناعات الهندسية :-

English

سودان

صناعة

احصاءات وبحوث

تطور صناعة السكر

الإنتاج الفعلى خلال الفترة 89/90-2003

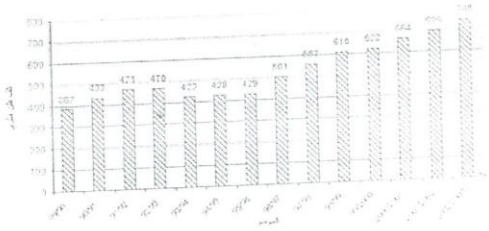

تطور صناعة الزيوت النباتية

الإنتاج الفعلى خلال الفترة 89/90-2002

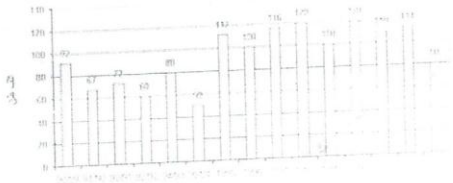

تطور صناعة النسيج

الإنتاج الفعلى خلال الفترة 89/90-2002

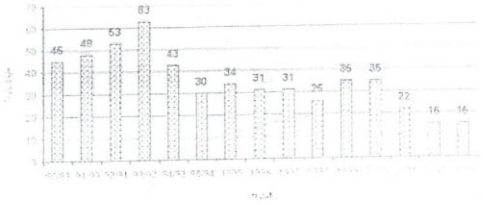

تطور صناعة الثلاجات

الإنتاج الفعلى خلال الفترة 2002-90/89

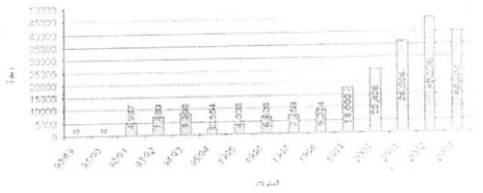

تطور صناعة البوهيآت

الإنتاج الفعلى خلال الفترة 2003-90/89

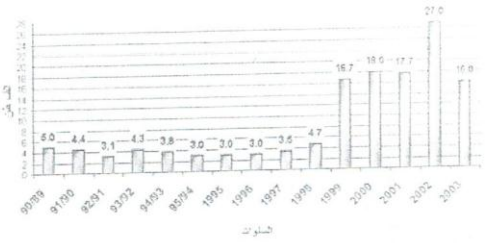

تطور صناعة الاسمنت

الإنتاج الفعلى خلال الفترة 2002-90/89

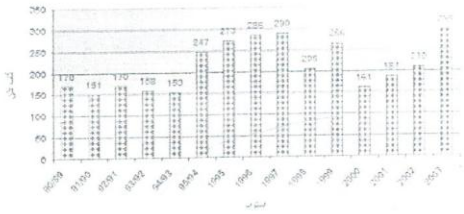

تطور صناعة العصاير

الإنتاج الفعلى خلال الفترة 2003-90/89

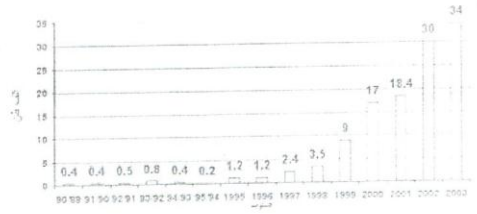

تطور انتاج صناعة الإطارات

الانتاج الفعلى خلال الفترة 2002-90/89

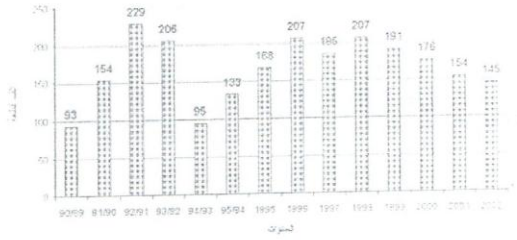

تطور صناعة الدقيق

الإنتاج الفعلى خلال الفترة 2002-90/89

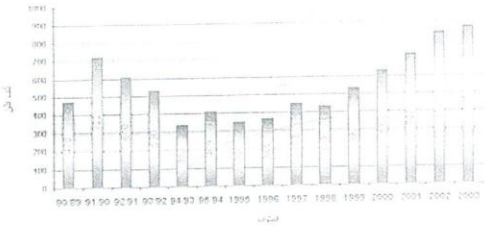

تطور صناعة النشا والجلكوز

الإنتاج الفعلى خلال الفترة 2002-90/89

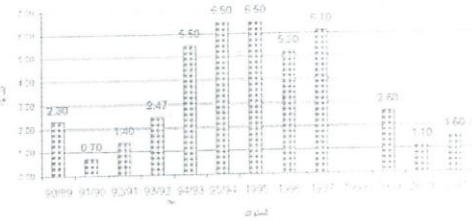

تطور صناعة الكبريت

الإنتاج الفعلى خلال الفترة 2003-90/89

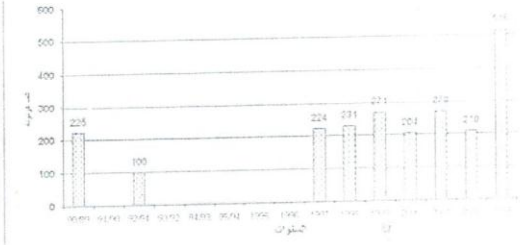

تطور صناعة حجارة البطارية

الإنتاج الفعلى خلال الفترة 2002-90/89

تمثل الصناعات الهندسية في العالم المعاصر مركزا هاما في اقتصاد أي دولة عصرية والتي يتسنى عن طريقها تعبئة وتوجيه عناصر الانتاج اللازمة . ويضم هذا القطاع صناعات اساسية من مسابك وقطع غيار وثلاجات ومنتجات حديدية وألواح زنك وتقدر الطاقات المركبة لهذا القطاع في مجملها ب(250) ألف طن في العام .

كما يوجد بالبلاد مصنع لصناعة السيارات والتركتورات والمعدات الزراعية .

7- قطاع الصناعات الكيميائية والادوية :-

قطاع الكيماويات قطاع عريض يشمل عدد من الصناعات الهامة مثل الاطارات ، البطاريات ، الكبريت ، البلاستيك ، الادوية والغازات الطبية ، والبوهيات ..... الخ

8- قطاع الطباعة والتغليف :-

تعتبر صناعة الكرتون المضلع والعبوات الورقية من الصناعات المساندة والتي تخدم صناعات أخري وتحقق مفهوم الرابط الامامي والخلفي بين العديد من الصناعات الاخري وتبلغ الطاقات المتاحة بالبلاد حوالي (122) ألف طن في العام .[1]

(1.2.3) الصناعات التي دخلت السودان حديثاً :-

هنالك العديد من الصناعات دخلت السودان خلال السنوات الماضية منها صناعات وليدة التجربة في السودان اضافة للصناعات التي جاءت امتداداً وتطويراً لصناعات ذات تجربة سابقة ، وكل هذه الصناعات لها دور في تطوير وتنمية الاقتصاد القومي . سوف يتضمن هذا المبحث دراسة تفصيلية للصناعات الاتية :-

---

[1]- 2006/3/18م file : // G :\ وزارة الصناعة السودانية ــ الصناعة في السودان. htm

a- الصناعات النفطية :-

يعتبر استخراج واستغلال البترول السوداني من اكبر المشروعات الاقتصادية التي نفذت خلال السنوات الماضية ، وكانت جهود التنقيب عن البترول السوداني قد بدأت في عام 1959م حيث حصلت الشركة أجيب علي امتياز التنقيب في المناطق الساحلية للبحر الاحمر شمال ميناء بورتسودان وبموجب هذا الامتياز قامت الشركة بالمسح الجيولوجي والجيوفيزيائي وتبع ذلك حفر ست آبار تجريبية أسفرت عن وجود دلائل تشير الي وجود البترول ولكن ليس بكميات تجارية وفي عام

1977م منحت شركات اخري مثل شركة دقنه للبترول وهي شركة سودانية كويتية امريكية اربعة عشر ترخيصاً علي البحر الاحمر . وحصلت شركة كونتنتيال الامريكية للبترول علي تراخيص لعمل مسوح جوية في الصحراء الشمالية الغربية في عام 1968م .

وفي فترة مايو بذلت الجهود لا ستخراج البترول السوداني وصدر قانون للثروة البترولية عام 1977م وتنافست عدة شركات لنيل امتيازات التنقيب في مناطق جنوب درافور واعالي النيل والبحر الاحمر وتم ابرام اتفاقية مع شركات شيفرون الامريكية عام 1975م للتنقيب عن البترول في مناطق جنوب غرب البلاد وتمكنت الشركة من اكتشاف البترول في بئر ابوجابرة([1]) كما تم التوقيع علي اتفاقيات مع شركة توتال الفرنسية للتنقيب في منطقة البحر الاحمر واتفاقية مع مجموعة تكساس بنسيون في دلتا طوكر واتفاقية اخري مع شركات توتال ومؤسسة الطاقة العالمية والمؤسسة العامة للبترول السوداني للتنقيب في بعض المناطق في جنوب البلاد وانتهت هذه المرحلة بانسحاب شركة شيفرون وإيقاف جميع اعمالها بدعاوي مختلفة وبعد مجيء ثورة الانقاذ الوطني بدأت خطوات

[1]- مجلة الصناعة والتنمية (العدد الحادي عشر) – اكتوبر– ديسمبر 1998م موضوع بعنوان البترول السوداني حقائق وأرقام

عملية جادة نحو اكتشاف واستقلال البترول السوداني حيث تم تكثيف عمليات الاستكشاف وتم توقيع العديد من الاتفاقيات مع شركات مختلفة وعلي رأس هذه الاتفاقيات([2]).

* اتفاقية مع الشركة الكندية IPC سنة 1991م
* اتفاقية مع الشركة الكندية SPC سنة 1993م
* اتفاقية مع شركة الخليج GPC سنة 1995م
* اتفاقية مع الشركة الوطنية الصينية للبترول CNPC سنة 1995م

ونتيجة لهذه الاتفاقيات تمت المسوحات الجيولوجية والجيوفيزيائية لمناطق جديدة واسفر ذلك عن حفر (64) بئراً استكشافية منها (52) بئر منتجة ،ومن نتائج ذلك استكشاف في حقول الثور توماساوت النار ، الحر ، ام ساقورا ، خيرات ، جواد ، والبخ ، والفل . كما تم صيانة الآبار الموجودة من قبل في كل الحقول وتركيب منشآتها السطحية وخطوط الانابيب الداخلية الخاصة وربطها بالمنشآت المركزية ، كما تم التوقيع علي اتفاقيات تنقيب وتطوير الحقول بين السودان ومجموعة (الكونسورتيوم) التي تضم الشركة الصينية الوطنية ، بتروناس الماليزية ، شركة استيت الكندية وشركة سودابت السودانية وكان ذلك في مارس 1997م وتهدف الاتفاقية لرفع إنتاجية حقل هجليج الي (150) ألف برميل في منتصف عام 1999م ، وتم حصر وتجميع المعلومات الخاصة بالتنقيب التي جمعتها الشركات الاجنبية والتي كانت خارج السودان وحفظت في مركز المعلومات الذي أسسته حكومة الانقاذ ، للأستفادة منها في انشطة الشركات العاملة في البلاد .

كما تم التوقيع علي عدة اتفاقيات أدت الي الازدهار النشاط التنقيبي والوصول الي مرحلة التطور والنتاج حيث بداء الانتاج النفطي في السودان في حقول ابوجابرة وشارف ، ثم لحق بذلك الانتاج من حقول عداريل وهجليج .وقد بداء السودان في عام 1999م خطوة اخري في طريق

[2] – السفير عبد الرحيم احمد خليل – الدبلوماسية ودورها في الترويج الاقتصادي – وزارة العلاقات الخارجية – ديسمبر 1997م

النماء الاقتصادي بابتداء الانتاج التجاري للبترول السوداني حيث قام السودان بكسر الحصار الاقتصادي والتجاري.

وقد تم التوقيع في عام 1998م علي اتفاقية انشاء خط انابيب الصادر مع مجموعة شركات كونسوريتيوم والتي انشاءت شركة النيل العظمي لعمليات البترول العظمي لعمليات البترول (G . N . P . O . C) وتم تنفيذ الخط بواسطة شركات عالمية مقدرة وهي :-

- الشركة الصينية (C . P . E . C . C) وقامت بتشييد قطاعي الخط من هجليج الى الخرطوم ومن الخرطوم الى بورتسودان .
- الشركة الارجنتينية (T . E . C . H . N . I . T) وقامت بتشييد محطات الضخ ووسائل الاتصال والتحكم ومركز الصادر في ميناء بشائر .
- الشركة البريطانية وير (WETR) وقامت بتوريد المضخات .
- الشركة البريطانية (ALANDIESEL) وقامت بتوريد المولدات الكهربائية .
- الشركة الالمانية مانسيمان وقامت بتصنيع (500 km) كلم من الانابيب .
- الشركة الصينية (C . P . T . D . C) قامت بتصنيع (1110) كلم من الانابيب .
- الشركة الماليزية (O . G . P) وتولت الاشراف علي تنفيذ المشروع حيث بدأ العمل التنفيذي لعمليات تغليف الانابيب بمصنع التغليف بسنكات في سنة 1998م .

ويعتبر الخام السوداني للبترول من اجود الخامات لخلوه من الشوائب الضارة مثل الكبريت والاملاح التي تسبب ضرراً بالغاً لمصافي التكرير ويعتبر الخام السوداني مطابق للمواصفات العالمية .

بلغة كمية الخام المنتج من البترول (1,783,087) طن متري في عام 1999م مقارنة ب(179497) طن متري في عام 1998م أي بنسبة زيادة كبيرة قدرها(893.4 %) وقد ساهمت هذه

الزيادة بصورة واضحة في ارتفاع حصيلة الصادرات وتحسن الميزان التجاري وذلك بعد ان تمت تغطية الطلب المحلي .

الجدول رقم (1)

يوضح الجدول تفاصيل مشتقات البترول السوداني في مصفاتي أبو جابرة والأبيض

للأعوام 1997م – 1999م

طن متري

السنة	1997م	1998م	1999م
الجازولين	5,392	8,367	14,508.9
الكيروسين	26,0131.7	33,936	43,197.3
الفيرنس	147,503.9	133,989	158,652.5

المصدر المؤسسة السودانية للنفط

يتضح من الجدول رقم (1) ان انتاج الجازولين قد بلغ (14,508.9) طن متري للعام 1999م مقارنة ب(8,367) طن متري للعام 1998م بنسبة زيادة قدرها (73.4 %) وارتفع انتاج الكيروسين من

(33,936) طن متري للعام 1998م الي(43,197,3)طن متري للعام 1999م بنسبة زيادة قدرها (27%) وارتفع انتاج الفيرنس من (133,989) طن متري للعام 1998م الي(158,653) طن متري للعام 1999م بنسبة زيادة قدرها (18.6%) .

وكذلك ارتفع انتاج البترول الخام من (1,783,087) طن متري في عام 1999م الي (10,426,073) طن متري في عام 2000م وذلك لزيادة الطاقة الانتاجية في الحقول العاملة مثل حقل هجليج واكتشاف بعض الحقول الجديدة ، كما ارتفع انتاج معظم المشتقات البترولية ارتفاعاً ملحوظاً كما يوضح الجدول رقم (2) وذلك بعد ان تم افتتاح مصفات الخرطوم.

الجدول رقم (2)

يوضح تفاصيل انتاج البترول ومشتقاته في مصافي ابوجابرة والابيض والجيلي

خلال الفترة 1998م ــ 2000م

طن متري

السنة	1998م	1999م	2000م
البترول الخام	179,497	1,783,087	10,426,073
الجازولين	8,367	14,508	756,800
الكيروسين	33,963	43,197	32,396
الفيرنس	133,989	158,652	624,621
الغاز	-	-	142,786

المصدر المؤسسة السودانية للنفط

وقد زاد انتاج البترول زيادة كبيرة حيث ارتفع في العام 2001م مقارنة بالعام 2000م من (10.4) مليون طن متري الى (19.8) مليون طن متري بنسبة زيادة بلغت (89.9%) ويوضح ذلك الجدول رقم(2) .

السنة	2000م	2001
البترول الخام	10,426.1	19,802.5
الجازولين	756.8	961.7
الكيروسين	32.4	29.6
الفيرنس	624.6	240.7
الغاز	142.8	214.9
البنزين	-	842.1
نافتا	-	27.1
جت	-	114.7
وقود صافي	-	243.9

المصدر : وزارة الطاقة والتعدين

b- الصناعات الحديدية :-

دخل السودان خلال السنوات الماضية في الصناعات الحديدية والمعدنية وقامت عدة مصانع مثل مصانع البرموك (للتصنيع الحربي) وتقوم المعدات الحربية بالاضافة للصناعات المعدنية الاخري وكذلك المصنع الماليزي السوداني للصناعات المعدنية وكذلك شركة جياد للصناعات الحديدية وغيرها من المصانع الاخري . وتأخذ شركة جياد للصناعات الحديدية كمثال باعتبارها من اكبر الشركات والحائزه على شهادة الجودة العالمية .

يقع المصنع في ولاية الجزيرة منطقة الباقير على بعد (50 km) كيلو متر جنوب الخرطوم . المساحة الكلية (250,000) متر مربع تغطي كل التوسعات مستقبلاً والمنشآت الحالية في مساحة (30,500) متر مربع .

المنتجات الاساسية للمصنع :-

* حديد تسليح (سيخ) بمقاسات مختلفة .
* خوص من (16-3) الي (60-10) مليمتر (مقطع) .
* زوي من (16-3) مليمتر الي (4.5) مليمتر ، كما يقوم المصنع بإنتاج مدرفلات Billet بمقاس (100×130×3000) مليمتر .

(1) الطاقة التصميمية :-

تبلغ طاقة المصنع التصميمية 150,000 طن في العام .

العمليات الانتاجية :-

تتم عملية صهر الحديد بالافران الكهربائية (القوس الكهربي) وفيها تتم تنقية المصهور من الشوائب وضبط النسب المئوية للحديد والكربون والعناصر الاخري وبطريقة الصب المستمر يتم الحصول علي مدرفلات الحديد (Billets) حسب المواصفات العالمية والمقاس(100×130×3000مم) طاقة الفرن (25) طن / الصبة الواحدة .

في قسم الدرفلة يعاد تسخين المدرفلات (Billets) داخل فرن اعادة التسخين باستخدام زيت الوقود الخالي من الكبريت وتدفع الي ماكينات الدرفلة لتمر بعمليات درفلة متتابعة للحصول علي المنتج النهائي حيث تبلغ الطاقة الانتاجية لقسم الدرفلة (500) طن / اليوم .

بعد عمليات الدرفلة يأخذ المنتج الشكل النهائي ويرفع الي حصيرة التبريد ليقطع حسب مقاسات السوق ويربط ثم يسوق الانتاج ليأخذ طريقه الي المستهلك . يخضع الحديد في مراحل الانتاج المختلفة لا ختبارات متعددة بأحدث الاجهزة للحصول علي منتج جيد بالمواصفات العالمية .

(2) الوحدات المساعدة :-

توجد وحدة لتجميع وتنقيب الابخرة والغازات الناتجة من الافران والسباكة المستمرة وهي Fuededusting Unit ، توجد وحدة لإنتاج الاكسجين بمعدل (500) متر في الساعة وكذلك غاز النيتروجين .

(3) المواد المستخدمة :-

المادة الاساسية هي خردة الحديد مع مساعدات صهر كالجير ومواد اضافية لتعديل نسب الحديد وتحسين خواصه الميكانيكية كالفيرومنجنيز ــ الفيروسيلكون ــ الفيرو كروم .

كذلك يوجد مصنع مصاحب لمصنع المنتجات الحديدة وهو مصنع الكابلات وينتج هذا المصنع معظم احتياجات البلاد من الاسلاك والكوابل.

(4) الطاقة الإنتاجية لمصنع الكابلات :-

بالنسبة للطاقة الانتاجية لمصنع الكابلات نجد ان هذا المشروع يحتوي علي ثلاثة انواع من الموصلات وهي :-

موصلات النحاس ــ ومصلات الالمونيوم ــ واسلاك وكوابل النحاس ــ وكوابل الاتصالات . ولقد قسم نظام العمل بهذا المشروع علي نظام ورديات خلال السنة .

صمم المشروع علي ان ينتج سنوياً (1500) طن من موصلات الالمونيوم (3000) طن من موصلات النحاس وكذلك خمسة عشر ألف كيلومتر من اسلاك وكوابل الاتصالات ، اجمالي ايام العمل (300) يوم في السنة علي نظام الورديتين .

(5) مواصفات المنتجات :-

الالمونيوم :-

* موصلات الالمونيوم الهوائية من (16) مليتمر مربع حتى (500) مليمتر مربع .
* موصلات الالمونيوم المسلحة من (16) مليمتر مربع حتى (500) مليمتر مربع .

النحاس :-

* كوابل القدرة من(1.5) مليمتر مربع (240) مليمتر مربع متعددة القلوب .
* كوابل القدرة من (1.5) مليمتر مربع (500) مليمتر مربع فرادي .
* كوابل التحكم .
* أسلاك التوصيلات المنزلية فرادي ومزدوج .
* كوابل التلفونات .

(6) مصنع المواسير والتغليف :-

كذلك تشمل مدينة جياد الصناعية مصنعاً للمواسير الملحومة طولياً بطاقة انتاجية تبلغ (70,000) طن في العام وجملة الاستثمار (32,784,000) دينار وتستعمل المواسير لأغراض خطوط أنابيب نقل خام البترول وانابيب امداد المياه وانابيب المشاريع الزراعية .

وكذلك مصنع المواسير الملحومة حلزونياً بطاقة انتاجية (35,000) طن في العام بتكلفة

(11,567,000) دولار وهي تستخدم بالاضافة للبترول والمياه في المشاريع الزراعية والصرف الصحي .

وكذلك مصنع المواسير الملحومة بواسطة المقاومة الكهربائية بطاقة انتاجية (35,000) طن في العام بتكلفة (847,200) دولار ويستعمل انتاج هذا المصنع في أغراض توصيلات الماء في المباني السكنية وتوصيلات الماء في المصانع ولكل الاستعمالات الاسرية من أسرة وكراسي وغيرها وكل تشكيلات الورش .

وكذلك مصنع للتغليف بالمواد الكيمائية من الخارج خاص بمواسير نقل المواد البترولية وخط تغليف بالاسمنت اوالاسفلت من الداخل خاص بمواسير نقل مياه الشرب والري والصرف الصحي بطاقة انتاجية تبلغ (250) متراً مربعاً في الساعة تكلفة المصنع (4,300,000) دولار بالاضافة لمصنع القلفنه وصمم ليغطي احتياجات مصنع المواسير الصغيرة الملحومة بواسطة المقاومة الكهربائية بطاقة انتاجية (35000) الف طن كل عام تكلفة المصنع (3,000,000) دولار

c- الصناعات الاستراتيجية والبنايات التحتية :-

بالاضافة للمصانع اعلاه فقد تم انشاء مصنع الالمونيوم حيث تعد صناعة الالمونيوم من الصناعات الاستراتيجية في بناء البنية التحتية للبلاد حيث ان التقدم الانشائي يتطلب التعاون في هذه الصناعات لمميزاتها التي لا تنافس في منتوجات المعادن الاخري مثل خفة الوزن وروعة المنظر .

وتستعمل منتجات الالمونيوم في عدة اغراض مثل اطارات الابواب والشبابيك والتشكيلات المختلفة بالنسبة للسيارات اضافة الي اعمال المباني بتصميماتها المختلفة . تبلغ الطاقة الانتاجية للمصنع (3000) طن سنوياً بمعدل (10) اطنان للوردية الواحدة حيث يعمل المصنع بنظام ورديتين

يلعب الحديد دوراً هام في الصناعة وبالسودان كميات كبيرة من المواد الخام باجود نسب متعارف عليها مع قلة الشوائب الضارة به .

وتتركزت معظم منشآت جياد الصناعية علي استغلال كل او معظم انتاج مصنع الحديد في شكل الصناعة المتحركة المدنية والعسكرية وكذلك امداد السوق المحلي بمتطلباته .

مشروع الحديد بدأ بصهر الخردة والدرفلة ليكون الطريق امام اسغلال خامات السودان بانشاء الافران العالية لإنتاج الحديد الزهر ، واقسام الصلب .

d- صناعة الأدوية والكيماويات :-

لقد بدأت صناعة الدواء في السودان عام 1961م بقيام الصناعات الكيماوية السودانية واعقبه قيام مصنع الصناعات الصيدلية في عام 1963م ثم مصنع تابع لشركة نيوكودس البريطانية في عام 1964م وفي عام 1975م افتتح مصنع أخر بشركة ونتروب الامريكية وفي عام 1982م أسست شركة سيقماتاو ــ سودان وفي عام 1985م تم انشاء مصنع عبد المنعم للصناعة الطبية ومصنع الغازات الطبية وفي خلال العامين 1996م ، وعام 1997م تم انشاء الشركة العامة للادوية وبلسم وكليماكس ومصنع ايلي ومصنع وفرة فارما (القطاع العام) ومصنع الشفاء للادوية (تم تدميره) كما تم خلال العام 1999م افتتاح مصنعين آخرين للأدوية بولاية الخرطوم واخر مصنع شنقهاي ــ سودان بمشاركة دولة الصين للسودان .

تتعامل هذه المصانع مع (30) مادة فعالة لانتاجها في اشكال صيدلانية مختلف لتعطي (36) مستحضراً دوائياً ، (20) منها ادوية اساسية شاملة كالمضادات الحيوية والملاريا والدسنتاريا ، يغطي التصنيع الدوائي المحلي سوق الدواء من الادوية الاساسية بالنسب الاتية :-

(87%) من احتياجات القطاع الخاص ، (95%) من احتياجات القطاع العام ، اي ان المتوسط عبارة عن (91%) من احتياجات القطاع العام والخاص .

وقد بلغت الطاقة الانتاجية التصحيحية لمختلف انواع الخطوط الانتاجية وبالنسبة لمجموع هذه المصانع كما يلي :-

جدول رقم (4)

الرقم	الخط الانتاجي	الطاقة الانتاجية التصحيحية
1-	الاقراص	1750 مليون قرص
2-	الكبسولات	280مليون قرص
3-	معلقات جافة	10 مليون زجاجة
4-	شرابات ومعلقات سائلة	6 مليون زجاجة
5-	محاليل وريدية	4 مليون وحدة
6-	امبولات	30 مليون انبولة
7-	كريمات ومعاجين	590 طن
8-	غازات طبية	690 طن

المصدر : دليل المستثمر في جمهورية السودان (الهيئة العامة للاستثمار)

وتجدر الاشارات الي ان الطاقات المتاحة في صناعة الدواء تفسح مجالا كبيرا للصادر خاصة الاقراص والكبسولات والغازات الطبية والمحاليل الوريدية .

وعلي المستوي الاقليمي وفي اطار التعاون مع السوق الافريقية المشتركة لجنوب وشرق أفريقيا (Comesa) فقد تم تكوين Syndicate للترويج للادوية المصنعة في بلدان المجموعة والسودان عضو فيه ، هنالك ازدهار في إنتاج الادوية ويعزي ذلك الي جودة الانتاج المحلي الذي بات ينافس المستورد هذا بالإضافة الي توسيع القاعدة الصناعية عن طريق انتاج عقاقير جديدة ، كما وانه لأول مرة تم انتاج بعض العقاقير من الخامات المحلية .

e- صناعة السيارات والآليات الثقيلة :-

في خطوة غير مسبوقة للاقتصاد السوداني تم افتتاح مدينة جياد الصناعية كأكبر مجمع صناعي بالبلاد في 2000/10/26م وتبلغ مساحة المدينة (14) كيلو متر مربع وبتكلفة (450) مليون دولار وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص ومملوكة للشركة السودانية للتقانة والتنفيذ (سودان ماستر تكنلوجي) وتبلغ طاقتها الانتاجية (14) ألف قطعة من السيارات والشاحنات والتراكتورات ويحتوي المجمع الصناعي علي قطاعين رئيسيين هما قطاع الصناعات المعدنية وقطاع صناعة الشاحنات والسيارات المختلفة بأحجامها وانواعها .

* يتكون قطاع المتحركات من عدة ورش .. ورشة الكبس ، تبلغ مساحتها (6400) متر مربع وتوجد بها مكابس ضغط ضخمة حتى (4000) طن والتي تكفي لتصنيع الشاسي .

* ورشة تصنيع الهياكل والشاسي ، (1200) متر مربع وتقوم هذه الورشة بتصنيع هياكل المتحركات حيث تبلغ طاقاتها الانتاجية من الهايكل (11000) هيكل في العام .

* ورشة تصنيع المحرك وعلبة التروس وتجميع المحاور (الجير بوكس) وتقوم هذه الورشة بتصنيع الاجزاء الرئيسية في المتحركات وهي من محرك وجير بوكس وعلبة تروس حيث تبلغ الطاقة الانتاجية للمصنع حوالي (11000) محرك (11000) علبة تروس و (2000) جير بوكس .

* ورشة تصنيع جسم المحرك ، تبلغ مساحتها (8400) متر مربع وتعتبر هذه الورشة من اكبرها حيث توجد ثلاث خطوط انتاجية .

* خط لأنتاج الياكسي بمعدل (3000) عربة بوكس في العام بترخيص من شركة (نيسان اليابانية) وخط لأنتاج الشاحنات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة بمعدل (3000) شاحنة خفيفة في العام وبمعدل (1400) شاحنة متوسطة وعدد (600) شاحنة ثقيلة في العام بترخيص من شركة رينيو الفرنسية وخط لأنتاج البصات بمعدل (3000) بص في العام بترخيص من شركة (البا) الاردنية .

* ورشة الطلاء تبلغ مساحتها (84000) متر مربع وتعتبر هذه الورشة من احدث الورش في مجال الطلاء حيث تعمل بنظام الطلاء الكهربائي ، وتقوم هذه الورشة بطلاء كل هياكل المتحركات المنتجة وتبلغ طاقتها الانتاجية (11000) وحدة في العام .

* يشتمل قطاع المحركات علي خط لتجميع الشاحنات الثقيلة والمتوسطة والبصات بطاقة انتاجية (11000) شاحنة في العام ، وخط لأنتاج الجرارات الزراعية بطاقة انتاجية (3000) جرار في العام ترخيص التراكتورات من شركة ماس فيرجسون الايرانية ، وترخيص عربات الصالون من شركة نيو الفرنسية واخري من شركة هونداي الكورية ، اما الدفارات والبكاسي بترخيص من شركة نيسان اليابانية .

* ودخول السودان في صناعة المركبات والآليات الثقيلة يعتبر قفزة الي قائمة الدول المنتجة للآليات والمركبات الثقيلة ويعتبر اكبر قاعدة للنهضة الصناعية بالبلاد الشيء الذي يؤدي الي زيادة الدخل القومي وفتح المزيد من فرص الاستثمار .

f- التعدين Mining :-

لم تقتصر مجالات الاستثمار وامكاناته في السودان علي الزراعة والصناعة والثروة الحيوانية فحسب بل انه يتمتع بثروات معدنية كامنة اذا ما احسن استغلالها .

والسؤال الذي يتبادر الي الذهن هو هل يعتبر استخراج واستغلال المعادن صناعة ؟

وعلي وجه العموم تعرف الصناعة بأنها عملية تحويل مادة او مواد من حالتها الطبيعية الفيزيائية او الكيميائية الي حالة كيميائية او فيزيائية اخري اكثر فائدة للإنسان وتحقق لمنتجاتها قيمة مضافة تجارية .

فتحويل تعبئة المواد من مواد كبيرة الي مواد صغيرة مثل المواد الغذائية الجافة او الاسمنت يعتبر صناعة ، وتحويل القطن الي غزل يعتبر صناعة وتحويل مركزات العصائر بإضافة الماء او

الكربون مثل البيبسي او مركزات الصلصة بالتسخين يعتبر صناعة ، وبالتالي فأن عملية فرز واستخلاص المعادن من التربة وفرزها كل علي حدة ضرب من ضروب الصناعة .

تحتوي ارض السودان علي العديد من المعادن المتنوعة مثل الذهب واليورانيوم والجرافيت والرصاص والنحاس وغيرها من المعادن .

ولأهمية هذا القطاع وارتباطه الوثيق بالتنمية الصناعية بذلت العديد من الجهود بغية استغلال موارده ، ففي عام 1987م أكدت الكشوفات الاولية وجود كميات كبيرة من معدن الذهب في ثمانية مناطق في البحر الاحمر بشرف السودان وتم ابرام اتفاقية مشتركة بين هيئة الابحاث الجيولوجية وشركة توتال الفرنسية للتعدين لأنتاج (20) كيلو جرام من الذهب الخالص شهرياً خلال فترة الانتاج التجريبية وترتفع الي (250) كيلو جرام اذا ثبت جدوى المشروع . في عام 1988م عمدة وزارة الطاقة والتعدين الى زيادة انتاج الكروم العالي الجودة من مناجم جبال الانقسنا جنوب شرق البلاد وذلك علي مرحلتين ، الاولي (30) ألف طن والثانية (50) ألف طن سنوياً .

كما اعيد فتح وتشغيل منجم جبيت بعد ان كان متوقفاً عن الانتاج منذ عام 1987م وذلك بطاقة تبلغ طناً واحداً من الذهب سنوياً .

أهم الخامات المعدنية المكتشفة في البلاد حتى الان :-

هي كثيرة حيث تتنوع المعادن المكتشفة في السودان من حيث الخامات المعدنية الاستراتيجية مثل الكروم ، التنجستن ، اليورانيوم ، القصدير ، والمعادن النفيسة مثل الذهب والفضة ومجموعة البلاتين ومن اهم الخامات المعدنية والمواد الانشائية المكتشفة مثل النحاس ، الزنك والرصاص .

1- الذهب :- يتميز الذهب السوداني بنسبة تركيزه العالية وسهولة تنقيبه ، يتم تصديره لكل من فرنسا ، بلجيكا ، وايطاليا .

2- خام الكروم :- ويتواجد بجبال الانقسنا بولاية النيل الازرق ومنطقة همسانا بالبحر الاحمر ويدخل في صناعة البوهيات والدباغة والنسيج وحفظ الاخشاب وصناعات اخري .

3- النحاس :- ويتم تصديره الي مصر وألمانيا .

4- الحديد الخردة :- ويصدر الي الهند ، اليابان ، النمسا ، اندونيسيا ، وانجلترا .

5- العطرون :- مايكا ، رصاص خردة

ومن الشركات العاملة في مجال التعدين :-

1- شركة ارباب للتعدين المحدودة .

الولاية : البحر الاحمر

المعدن : الذهب

2- شركة ديفرو .

الولاية : الشمالية

المعدن : الذهب

3- شركة كوميترو (الصحراء الغربية)

الولاية : الشمالية ونهر النيل

المعدن : الذهب

4- شركة كميترو (شمال وشرق بيوضة)

الولاية : نهر النيل

المعدن : الذهب

5- شركة وادي الروضة للأستثمار الصناعية (Swsudan)

الولاية : جنوب دارفور

المعدن : النحاس والذهب والمعادن المصاحب لهما .

6- شركة رضا للتعدين

الولاية : نهر النيل

المعدن : الذهب

- استراتيجية قطاع التعدين وفرص ومجلات الاستثمار :-

حددت الاستراتيجية القومية الشاملة اهدافها في هذا القطاع في الاتي :-

1- تكثيف عمليات الاستكشاف والتنقيب واعادة تأهيل المحاجر والمناجب الموجودة حالياً باستخدام تقنية متطوره فضلاً عن تحديث الخريطة الجيولوجية

2- استثمار خامات المعادن المكتشفة واستخدامها في الصناعة المحلية .

3- مضاعفة انتاج الكروم ثلاثة اضعاف والمايكا خمسة اضعاف والجبص عشرة اضعاف ومضاعفة انتاج وتأهيل مناجم الذهب الحالية وافتتاح مناجم ذهب جديدة .

تحقيق هذه الاهداف بفتح آفاقاً للأستثمار يمكن ان تكون في مجال الدخول في اعمال تنقيب ومناجم جديدة وتصدير الفوائض وتقديم الخدمات المساعدة الي جانب امكانية المشاركة في اعادة تأهيل المشاريع القائمة .

(1.3) الهدف من المشروع هو :-

من خلال اسم المشروع نجد ان الهدف منه هو دراسة اثر العولمة علي البنيات الاساسية للصناعة في السودان. من المهم ان نذكر بانه لا مفر من التعامل مع العولمة وخاصة ان الحكومة

الحالية قد شرعت فى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية . هذه الخطوة تعني إلغاء القيود علي الاستثمارات والتجارة والتنازل عن السيطرة علي السياسة الاقتصادية المحلية . هذه الخطوات لا يمكن التراجع عنها بعد الانضمام الي منظمة التجارة العالمية ، لأن ذلك تترتب عليه عقوبات صارمة لذلك نقترح التريث ، ذد علي ذلك نجد العديد من الشركات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالشركات عابرة القارات من خلال ارتباطها ببعض هذه الشركات العاملة بالشرق الاوسط وماليزيا . هذا الارتباط سيؤهل هذه الشركات السودانية للاستفادة القصوي من العولمة أكثر من غيرها .

لذلك وجب علي الحكومة السودانية ان تقوم بالتقييم الجاد والحرب لآثار العولمة علي السودان من خلال تحديد مراكز القوة والضعف بالاقتصاد السوداني عند تكامله مع الاسواق العالمية وخوفاً من عدم التمكن من المنافسة بهياكلنا الصناعية الحالية .تبنت الدولة سياسة الخصخصة كمنهج إداري يمكن التحول في الفهم الصناعي والاداري لمؤسساتنا لتصمد امام العولمة .

(1.3.1) العولمة المتعجلة :-

تهدف هذه لرفع كل القيود الرقابية المتبقية لتنظيم الاقتصاد وتسمح للمؤسسات الخاصة المحلية والعالمية لتتمتع بالحرية التامة للحصول علي الموارد واستغلالها . ربما تقود للاستيلاء السريع

(Takeover) علي المؤسسات الوطنية المربحة والتملك السريع للأراضي والمزارع الخاصة وتربية الحيوان والاسغلال السريع للبترول والموارد المعدنية للكسب الخاص سيكون اندفاعاً (Goldrush) اشبه بالاندفاع نحو الذهب بأمريكا سابقاً يؤدي لخطف كل القطاعات المربحة بالاقتصاد بواسطة القادرين علي شرائها واصحاب النفوذ لحيازتها .

اتباع هذا الخيار ستكون له اضرار سلبية جسيمة ، علي المناخ الاقتصادي والسياسي السوداني الهش . شير هنا الي ان التوزيع غير العادل للدخول ، والنهب الذي مارسته بعض شركات القطاع الخاص ساهم في اندلاع الحرب .

لذلك هنالك قناعة بأن خيار العولمة المتعجلة بالسودان سيقود حتماً الي عدم الاستقرار السياسي ان لم يقد الي العودة الي النزاع .

كما ان هذا الوضع يعوق من الاستثمار بواسطة الشركات الاجنبية ورجال الاعمال السودانيين .

(1.3.2) تحديات العولمة :-

يجب ان لايدفع الخوف من العولمة المتعجلة الحكومة للأنسحاب من منظمة التجارة العالمية واعادة القيود علي الاستثمار والتجارة والتي تكون لها فوائد في المدى القصير ولا يمكن الحفاظ علي هذه الفوائد بصورة مستديمة لأي فترة من الزمن . بالاضافة لذلك لا بد من الاتفاق حول هذه السياسات مع دائني السودان والذين في الغالب لن يوافقوا عليها وربما يتراجعوا عن اعفاء الديون وتقديم الدعم الخارجي .

(1.3.3) الدخول المرحل في السوق العالمي :-

الحجة الاقتصادية لذلك تركز علي اهمية الاستقرار السياسي للأستثمار الاقتصادي .

فالاستقرار السياسي كما هو معروف يمثل الهم الاساسي لاي مستثمر جاد .

ولكن المتبع للأوضاع السياسية في السودان يتضح له ان عملية الاستقرار السياسي ربما تتطلب وقتاً من الزمن لكي يبدئ المستثمرين الاستعداد الجاد للاستثمار بالسودان .

لذلك من الضروري ان يتم الدخول في السوق العالمي علي مراحل تتوافق مع درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي بالبلاد عليه لا بد من الدراسة الدقيقة لآثار العولمة علي كل القطاعات الاقتصادية واثرها علي الاسقرار السياسي .

- من العوامل التي تدعو للتفاءل لمواكبة السودان لعصر العولمة :-

1- يمثل مستوي تعليم القوى العاملة ، اهم رصيد لأي بلد يتعامل مع الاقتصاد العالمي . في هذا الخصوص نجد ان السودان وبحمد الله يتمتع بأعداد مهولة من المتعلمين مما يشير بالخير ولكن من المهم ايضاً تبني سياسات تعليمية ومستنيرة وفعالة لتساهم مساهمة رئيسية في دفع القدرات ليتثنى للسودان الاستفادة من الواقع الاقتصادي الجديد .

2- هنالك مجموعة غفيرة من السودانيين المتعلمين ورجال الاعمال ببلاد المهجر اذ انها تمثل خسارة للوطن من الممكن ان يستفاد منها بحسب مستواها التعليمي العالي ونشاطاتها الاقتصادية المتعددة ولكن الاستفادة من امكاناتها مشروطة تتبني السياسات السليمة للتحويلات المالية والاستثمار ، والتجارة ، والتعليم ، والهجرة والجنسية .

3- موارد السودان الضخمة والتي جلبت العديد من الشركات عبر القارات ، خاصة في مجال البترول والمعادن والزراعة في تقديرنا ان التجاوب الفعال مع تحديات العولمة يتطلب من بين عدة اجراءات اخري ، تبني السياسات الاقتصادية السليمة واستهداف مجالات تعليمية معينة كأسبقية استثمارية . هذا الامر يستدعي فوراً القيام بإجراء الدراسات الدقيقة لتحديد الفرص المتاحة والتحديات المتوقعة .

(1.3.4) ضرورة تطوير القطاع الصناعي :-

* ضرورة تكامل قطاع الصناعة والزراعة :-

الحديث عن تنمية أي قطاع من القطاعات الاقتصادية المنتجة خاصة القطاعين الصناعي والزراعي يجب ان يتجاوز الفهم الضيق وغير العلمي الذي ينظر لها من منظور الخيار بين تنمية هذا وذاك (Ither or) صحيح ان بعض الاقتصاديين اولوا اسبقية لتنمية القطاع الصناعي وبعضهم اعتبر ان هنالك اهدافاً متناقصة بين تنمية القطاعين .

ولكن الخبير الاقتصادي (Sutc1iffe) عام 1971م يؤكد ان التناقص ليس حتميا كما ان مفهوم اسبقية المستعمل في الحوار مفهوم مضلل فيقول اعطاء اسبقية لشئ ما ، لا يعني بالضرورة الصرف عليه بأكثر من زيادة قليلة في الوقت والمال . فمسائل الاسبقيات يمكن ان تكون كبيرة اوصغيرة . اعطاء اسبقية للزراعة لا يعني بالضرورة بأن الاستثمار او الاستخدام (cmployment) ، او الانتاج او الانتاجية في الزراعة ستنمو اسرع من الصناعة او الاستثمار العام في الزراعة يجب ان يكون اكبر في الزراعة من الصناعة . من الممكن جدا اذا كان هدف الدولة تشجيع النمو الاقصي للصناعة في فترة عشر سنوات . يجب ان تعطي الاهتمام الاكبر للزراعة في الفترة الاولي والتي بدورها يمكن ان توفر وبفعالية المواد الخام للصناعة . والطلب علي منتجاتها .الأسبقية للصناعة بهذا المفهوم تعني الأسبقية للزراعة .

لذلك نعتقد ان تنمية وتكامل القطاعين الصناعي والزراعي الي حد كبير لا بد ان تمشي جنب الي جنب فالزراعة توفر السوق للسلع الصناعية والاحتياجات الغذائية لسكان المدن والعمالة ورأس المال للقطاع الصناعي والعملات الصعبة لاستيراد الآلات والمواد الخام وفي المقابل توفر الصناعة المدخلات الزراعية كالتركتورات والاسمدة ...الخ . الضرورية لتحديث القطاع الزراعي والسلع الاستهلاكية لمقابلة الطلب لجماهير الريف . كما انها ستوفر سوقاً لجزء من الانتاج الزراعي من خلال الصناعات التحويلية لانتاج المواد الغذائية للأستهلاك المحلي للتصدير.

عند النظر الي تجارب الدول خاصة الاشتراكية منها نجد ان النموذج الصيني انسب للسودان من النموذج السوفيتي فيما يعمل النموذج السوفيتي علي اخضاع القطاع الصناعي والتركيز علي الصناعات الثقيلة لانتاج السلع الرأسمالية .

نجد ان النموذج الصيني للتنمية يعمل علي تنمية الصناعات الثقيلة والخفيفة في آن واحد . ولكن عند التحيز لنموذج الصين لا يغيب علينا ان الصناعات الثقيلة مازالت تمثل فيه المحور الاساسي للجهد التنموي ولكن في نفس الوقت لا يتم تطويرها علي حساب قطاعي الصناعات الخفيفة

والزراعة . فعلي عكس النموذج السوفيتي عمل النموذج الصيني علي توسيع الصناعات الخفيفة لتعمل علي رفع المستوي المعيشي للجماهير العريضة ولكي تسمح بتخفيض مساهمة القطاع الزراعي في دخل الدولة

(Staterevenue) والذي يمثل مصدر التمويل للتوسع الصناعي .

يتضح لنا من اعلاه بأن المقولات التقليدية المستعملة في فرز وتبويب نشاطات هذين القطاعين لا بد من التعامل معهما بحذر . فبعض النشاطات مثلاً كصناعة المواد الغذائية تتكامل مع القطاع الزراعي مما يدخض الفشل (dichotomy) بين الصناعة والزراعة كما يجب في نفس الوقت وفي حالة القطاع الصناعي نفسه ان نميز بين صناعات انتاج السلع الرأسمالية وصناعات إنتاج السلع الاستهلاكية فالاتجاه السائد بصورة شائعة الان للتميز بين صناعات انتاج السلع الرأسمالية وصناعات انتاج السلع الاستهلاكية فالاتجاه السائد بصورة شائعة الان للتميز بين الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة اتجاه غير مرضي ، لانه يشير للغاية من والوجهة لانتاج هذه الصناعات . فالصناعات الرأسمالية التي تستعمل لانتاج سلع رأسمالية اخري ليس بالضرورة ان تكون ثقيلة فمثلا الوسيطة كالحديد والصلب يمكن ان تقع في أي من هذه الفصائل كما ايضا السلع الاستهلاكية ومع اقرارنا بوجود بعض المشاكل في التعريف الان التميز بين السلع الرأسمالية والاستهلاكية يمثل أقل مشكلة .

معالم عامة لإستراتيجية صناعية ذات توجه داخلي

(راجع) (storategy in ward- looking in dustrilisation)

راجع David colmantfred Nixson , Economics of chang 1994 Page 333

يوضح (Ulhag) عام 1973م من المهم لتحقيق استراتيجية التصنيع المتجهة داخلياً تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتوافقة مع الموارد ، وتطلعات والتزام لجماهير

بالتنمية يتطلب ذلك في نظرة تبني البرامج التي تعمل على قلب العلاقة بين التجارة والتنمية من خلال رسم السياسات التجارية لتحقيق الأهداف التنموية .

إضافة لذلك يؤكد لنا اقتصادي آخر . الأستاذ سنق singh عام 1979م خلافاً لبعض الاقتصاد بين الكلاسيكيين الجدد بأنه لا يوجد خلاف حتمي بين مقابلة الاحتياجات الاساسية للجماهير كالغذاء والملبس والمأوى والاحتياجات الاسرية المنزلية الخ . وبين تغيير الهياكل الانتاجية من خلال التصنيع فحقيقة التصنيع الذي يتضمن قيام صناعات السلع الرأسمالية الاستراتيجية ضروري جداً لمقابلة الاحتياجات الاساسية .

وعلى مستوى آخر يقول سينجر singer عام 1988م ان هنالك حاجة لاستراتيجية صناعية تمزج بين احسن عناصر سياسية بدائل الواردات وسياسة تشجيع الصادرات وتنفع من تكاملها ببعضها البعض وتتجنب في نفس الوقت أخطاء الماضي .

هذا النوع من الاستراتيجيات الصناعية . سمي بالتصنيع المتكامل (Interated in dustrialisaton) والذي يولى اهتمام اكبر لهيكل ولجودة التصنيع بالتركيز على مقابلة الاحتياجات الاساسية مع الاهتمام بالسياسات المناسبة للأقتصاد الكلي .

اما الاستاذ لال عام1991م فيعتبر التصنيع الناتج نتاجاً للمزج بين عدة عوامل ، كالحوافز والقدرات والمؤسسات والتي تتكامل بصورة معقدة وتتأثر جميعها بسياسات الدولة فالتصنيع الناجح في هذه الحالة يشير الي تجربة دول جنوب شرق آسيا يتسم بالتدخل الانتقائي المباشر . بمعني تدخل ليس فقط بخلق طاقة انتاجية جديدة بل للتأكد ان الطاقة الجديدة يتم استقلالها بكفاءة وان النمو يحافظ عليه بصورة مستديمة في المدى البعيد من خلال الزيادة في الانتاجية والقدرة على المنافسة عليه يصر بأن القطر المتسم بالتصنيع الناتج لابد ان يظهر العمق المتزايد والتعقيدات الملازمة للنشاط الصناعي ومعها النمو المتزايد للمستوى المحلي العضوي والانساني منه والمداخلات التكنولوجية ونأخذ بعض دولتي الهند وكوريا في مجال نقل وتوطين التقنية .

1- التجربة الهندية :-

تجسدت تجربة الهند في مجال التقنية الملامح العامة لفلسفة الاعتماد علي الذات خاصة في جوانب تركيز التقنية والتنمية في الهند علي احتياجات المجتمع حيث قامت التجربة الهندية علي المرتكزات الاتية :-

1- تطوير التقنية المحلية .

2- تدعيم السوق المحلي او الداخلي لامتصاص الصناعات الهندية .

3- انتهاج اسلوب الحماية الناشئة .

وبالتالي فأن الهند آثرت اولاً الاعتماد علي النفس في النمو والتطوير ولكن اهملت المنافسة علي الصعيد الدولي .

وفي سبيل تحقيق التوازن ومعالجة السلبيات لجأت الدولة مؤخراً الي البحث حول خيارات التقنية الحديثة ، بهدف تنشيط قطاع تجارتها الخارجية عليه يمكن ابراز تجربة الهند في مجال التقني فيمايلي :-

1- قامت الحكومة الهندية بانشاء شبكة من المختبرات الوطنية لتتماشي مع توجهات التنمية الاقتصادية الموضوعة ، مع تشجيع البحوث الصناعية عن طريق نظام خلق الحوافز المالية

2- قامت السياسة التقنية اعتماداً علي دفع الشركات الاجنبية المالكة لتقنية معينة . ترغب نقلها الي الصناعة الهندية عن طريق استخدام ما يتوفر محلياً من اجزاء وقطع غيار تدخل في تصنيعها عن طريق استخدام ما يتوفر بدلاً من نقل التقنية المطلوبة من الخارج كاملة كحل لتنشيط قطاع التجارة الخارجية .

2- تجربة كوريا الجنوبية في نقل التقنية :-

اما تجربة كوريا الجنوبية في نقل التقنية قامت علي المرتكزات الاتية :-

1- توفير البنية الاساسية والكوادر البشرية اللازمة لأحداث التغير التقني .

2- تشجيع القطاع الخاص .

3- حفز الانتاج ودعم الصادرات الصناعية .

اتبعت كوريا الجنوبية سياسة محدودة لاهداف تضمنت توفير البنية الاساسية والكوادر البشرية المؤهلة لتنفيذ الخطط في مجال نقل التقنية حيث تمثلت هذه المؤسسات في المؤسسة الكورية لتنمية الصادرات وتقوم هذه المؤسسة بأعداد البحوث والدراسات عن الأسواق وتنمية الصادرات والاهتمام بالانتاجية ومراقبة المنتجات وتحسين نوعها حتى تستطيع المنافسة وهنالك المعهد الكوري المتقدم للعلوم الذي انشئ في مطلع عقد السبعينات بغرض نقل التقنية وتسهيلها عن طريق زيادة المقدرة العلمية الي اعلي المستويات ولقد جذب المعهد الكثير من الكفاءات الكورية العاملة بالخارج عن طريق توفير فرص العمل التي تتماشى مع تخصصاتهم .

بالاضافة لذلك هنالك المعهد الكوري للعلوم والتقنية ويعمل هذا المعهد علي التنسيق بين الشركات الكورية حيث يقدم المساعدات مثل ايجاد الحلو للبعض القضايا التي تحول دون تطوير منتجاتها وبجانب ذلك لا يستهان دور القطاع الخاص الذي برز في الساحة التنموية حيث لعب دوراً كبيراً في مجال التنمية وفق الاستراتيجيات الموضوعة وذلك من خلال دعمه لعمليات التنمية لبعض القطاعات وذلك بعد ان قامت الدولة بتقديم التسهيلات لهذا القطاع مثل :-

1- توفير البنية الاساسية والضرورية لعمليات النقل التقني .

2- الاعفاء الضريبي .

3- تأسيس مراكز التدريب الفنية واعداد الكوادر المدربة لادارات التقنية المنقولة ثم استيعابها وتطويرها .

ان القطاع الخاص بكوريا الجنوبية نجح في اسهام التنمية الاقتصادية من خلال دورها في نقل التقنية واستخدامها في تنفيذ المشاريع التنموية بجانب دور القطاع العام في توفير التسهيلات اللازمة لهذا القطاع .

يتضح من التجربتين السابقتين ان الهند قامت بتطوير التقنية المحلية دون اعطاء اهمية للتكنولوجيا المستوردة وهذا يعتبر نجاحا باهرا للوطن الهندي اذ وجد الاهتمام الكبير للسوق الداخلي لاستهلاك المنتجات الوطنية وتشجيع الصناعات الناشئة وحمايتها حتى تجد البيئة الصالحة للنمو والتطور وهذا المنهج الذي اتبعته الهند وكان النجاح حليف هذه التجربة

اما تجربة كوريا الجنوبية في مجال نقل التقنية يعتبر نموذجاً جيداً يدل علي امكانية الاستفادة من التقنية المنقولة بعد احداث تلاؤمها المطلوب والبيئة المنقولة اليها حتى استفادة كوريا من احداث التمازج بين التقنية المستوردة والقدرات المحلية حيث انعكست نتائجه في لتقدم الذي حققته كوريا الجنوبية في التجارة الخارجية واحداث طفرات انتاجية وتنوع في شكل المنتجات مما اتاح امكانيات جديدة للتسويق والتعامل مع العالم الخارجي[1]

عليه يمكن حصر الجزيئات الاساسية للتصنيع ذات التوجه الداخلي في الاتي :-

1- ضرورة التوازن بين التنمية الصناعية والزراعية علي ان يدفع القطاع الزراعي عملية التنمية في البلاد .

2- استقلال الفرص المتاحة حالياً مع تنمية الفرص الجديدة للتصدير . تؤكد الدلائل علي اهمية توفر العملات الصعبة لنجاح أي استراتيجية صناعية في هذا الخصوص لا بد من الاستقلال الامثل لعائدات الصادرات بالاخص البترول والزراعة .

---

[1]- احمد عوض ابراهيم :- رسالة دكتوراة غير منشورة ــ آثار نقل وتوطين التقانة في السودان جامعة ام درمان الاسلامية ــ اشراف د/ مصطفي زكريا عبد الله 1997م ص 238 (هند ــ كوريا) .

3- الاستمرار في سياسة بدائل الواردات في القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد(الوسيطة والاستثمار وقطاع السلع الرأسمالية) علي اساس وطني او اقليمي .

4- هذه القطاعات الاستراتيجية لا بد من السيطرة عليها وطنياً اما بالقطاع العام او الخاص السوداني نشير هنا بالتحديد لموقف مجلس القطن العراقي الحالي من ضرورة بقاء صناعة النفط فى ايادي عراقية بالرغم من وجود الاحتلال الاجنبي .

5- اعادة تقييم دور رأس المال الاجنبي في عملية التصنيع مع ضرورة الاعتراف بالحاجة لتحقيق التوازن بين استيراد التكنولوجيا المتقدمة وبين تطوير القدرات المحلية للتكنولوجيا المناسبة .

6- ضرورة التوازن بين التدخل الحكومي من خلال عملية التخطيط وبين عملية السوق بهدف التوزيع العقلاني للموارد الشحيحة لتحقيق التنمية بأسرع واكفاء ما يمكن . صحيح ان مؤشرات السوق والمنافسة محركات هامة للنمو الصناعي الناجح ولكن ضرورات مواكبة تطور المعرفة المتسارعة والتجاوب مع المؤشرات الخارجية والتغلب علي تخلف المهارات والنظم المساعدة كلها اشياء تستوجب التدخل الحكومي الانتقائي للتغلب على اخفاقات السوق .

7- وتضيف منظمة Justice Africa لهذه اعوامل عامل آخر يتمثل في اهمية التركيز علي انتاج السلع الاستهلاكية التي تلبي الاحتياجات الضرورية للقطاعات العريضة من المواطنين وانتاج السلع المرتبطة باحتياجات القطاع الزراعي الاسمدة والمبيدات الحشرية والعلف الحيواني والآلات الزراعية لكن مع التركيز ايضا علي عدد من الصناعات المنتقاه والمتميزة بالكفاءة العالية من المهم ان ندرك ان تبني مثل هذا النوع من الاستراتيجيات الصناعية للتنمية الموجهة نحو الداخل يتطلب تغيراً سياسياً جذرياً وتحولاً في العلاقات بين السودان والدول المتقدمة.قضايا هامة في اصلاح

القطاع الصناعي السوداني :-

هنالك حاجة ماسة للتحول من النهج المتبع حالياً المتمثل في الانتشار الضعيف علي نطاق واسع من هذه الصناعات لنهج آخر يتجه نحو التصنيع الانتقائ فالجهود يجب ان تركز علي تنمية اعداد مختارة من الصناعات ذات الكفاءة وذات القدرة علي دفع النشاطات الانتاجية الأخرى يجب ان ترتكز الصناعات علي الاستقلال الاقصى للموارد المتاحة حالياً والكاملة منها وتساعد علي تقوية الترابطات والتكاملات الافقية والعمودية للقطاع الصناعي . هنالك حاجة ماسة ايضاً للتحول لمرحلة اكثر جدوى واعلي درجة لصناعة بدائل الواردات من الضروري جداً التحول بعيداً عن نمط انتاج السلع الاستهلاكية الكمالية للنخبة لنمط آخر يركز علي انتاج السلع الاستهلاكية الاساسية لمقابلة احتياجات الجماهير العريضة التي يتوقع ان تتسع مع تطور القوى المنتجة تجنب النظام المتبع حالياً بتسليم المشروع بالمفتاح بعد التنفيذ (turn key project) ادي لارتفاع التكلفة وضعف التدريب اللازم للكوادر المحلية من خلال الممارسة نسبة للتركيز علي العمالة والكفاءات الادارية والاجنبية والعمل الجاد علي تنمية انتاج السلع الرأسمالية والتي تستوجب تمدداً نوعياً لانتاج الكلي وتوسعاً مضطرداً في انواع السلع (Commdity spec turn) بهذا المفهوم يجب ان تهتم التنمية الصناعية المنشودة بكل افرع هذه الصناعة كصناعة المدخلات الوسيطة والمواد الخام والصناعات الاخري لانتاج الآلات والمدخلات وليس تجميعها فقط حيث تعتبر صناعة انتاج السلع الرأسمالية في السودان اقل الصناعات تطوراً وبنفس القدر من الاهمية لا بد من انشاء صناعات الانتاج لانتاج مدخلات القطاع الزراعي كالاسمدة والمبيدات الحشرية وعلف الحيوان والآلات الزراعية بالاضافة لصناعات اخري لصهر الحديد والمسابك واللحام ...قيام هذه الصناعات بالاضافة لتقوية الترابطات القطاعية يقلل من الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة وارتباطا بالنقطة السابقة هنالك ضرورة ماسة للتطوير النشط والحاد للصناعات الاستراتيجية يتطلب ذلك تبنى الخطوات الايجابية تتنمية

صناعات التعدين والصناعات التحويلية للمعادن وفى هذا الخصوص لابد مناتباع برنامج وطنى جاد وعلى مراحل لانشاء هذه الصناعات والتى بدورها تفتح الطريق لصناعات اخرى هامة.لابد من تطوير وترقية الامكانات لتوليد الطاقة الكهربائية ولتشغيل الطاقة المولدة منها ونظم توزيعها .لابد عتى الاقل من تصنيع الادوات الكهربائية البسيطة كمحولات الكهرباء وابراج التوزيع .لابد من تطوير صناعات السلع الاستهلاكية بهدف توفير السلع الاستهلاكية الضرورية التى تحتاج لها الجماهيرفى هذا الخصوص يعتبر التناسب الامثل بين صناعات انتاج السلع الراسمالية والاستهلاكية مبررا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ضرورة الاهتمام باستغلال المخلفات الصناعية لصناعة السكر والنسيج والجلود والزيوت الغذائية والصناعات البترو كيميائية لاقصي واكفاء درجة وتنمية صناعات التشييد بصورة جادة ونشطة لمقابلة احتياجات القطر المتزايدة خاصة بالنسبة للناجحين ومناطق الحرب ضرورة تنمية وتنظيم صناعات الحروف اليدوية الصغيرة المبعثرة علي امتداد القطر من المهم ان ندرك للصناعات الصغيرة دوراً هاماً كجزء من عملية التصنيع ولكنها لا يجب ان تعتبر أساسا لها لسبب عدم مقدرتها علي ذلك . السياسية العملية تستوجب انشاء الصناعات الصغيرة ذات الكفاءة التكنولوجية والاقتصادية بواسطة الجمعيات التعاونية وصغار المنتجين في القطاع الخاص ويجب ان تركز الجهود علي انشاء الصناعات التي تساهم بدرجة اكبر في زيادة الانتاجية في القطاع التقليدي العريض في القطر وتساهم ايضاً في حراك ذلك القطاع التقليدي وضرورة تبني السياسات لتوجيه الخاص للنشاطات الصناعية من خلال الحوافز المدروسة بصورة سليمة والمرتكزة علي القرار الوطني والسياسات المالية والضرائبية مع توفير البنية التحتية وفي بعض الحالات اللزام القطاع الخاص للأستثمار في النشاطات الصناعية لابد ان نذكر ان اصلاح وتحول القطاع الصناعي يتطلب تغيرات اساسية بالاضافة للحلول الفنية المذكورة سابقاً وذلك في طبيعة الملكية ونمط توزيع الدخل والقوانين الصناعية ونظم التعليم والمؤسسات المالية والمؤسسات التي تعني بتنمية الصناعة وضبط الجودة والتخطيط وفوق كل ذلك يتطلب تغيرات في اسلوب تعبئة واستغلال الفائض الاقتصادي

الحقيقي والكامل للبلاد ان مجموع هذه التغيرات تمثل في نظرنا التحولات المؤسسية التي لا بد من تأسيسها لكي يلعب هذا القطاع دوره التاريخي الايجابي والبناء المنوط به[1]

[1]– تقرير نحو امكانية سلام عادل وشامل بالسودان – كيفية التعامل مع العولمة د/ منصور يوسف العجب

الفصل الثاني

(2-0) العولمة

العولمة ظاهرة قديمة وجديدة معاً ، قديمة لأنها بدأت مع تحول الاقتصادات الاقليمية المنفصلة التي يربطها تبادل تجاري اقليمي واتصال رسمي ، ثم تحولت الي جديدة تحولت الي اقتصاد دولي يقوم علي تبادل السلع والخدمات وتصدير رؤوس الاموال ودمج الاقتصادات العالمية والاقتصادات المهيمنة واسواقها تطورت العولمة في القرن العشرين واصبح الاندماج في الاقتصاد العالمي يضم الدول النامية كافة .

اصبحت العولمة تتطور من عصر الي عصر وتكتسب صفات جديدة مميزة عن العصر السابق واصبح العالم يحكمه نظام واحد هو نظام السوق والعولمة الان تحاول توحيده في نظام واحد واخضاعه الي انظمة وقواعدة اقتصادية موحدة لا تعديل فيها في أي دولة من دول العالم سواء كانت نامية اومتطورة اقتصادياً لكن العالم الجديد يميل للتوحد وتحرير التجارة اليوم افضل من توحيد الاسواق الماضية ولا توجد الان دولة خارج السوق .

ليست العولمة خيراً بل واقع موضعي وهي شاملة ولا توجد دولة تستطيع ان تبتعد عن الارتباط العالمي فمثلاً السودان والدول التي تحيط به العربية وغيرها تقوم جميعها بمراجعة سياستها لاعادة تحديد مواقعها في الاقتصاد العالمي وتطوير نمط تخصصها الدولي تقوم العولمة الرأسمالية بدمج الدول النامية بما فيه السودان في السوق العالمية فهي قوة هائلة لا تقاوم فتضم الدول الرأسمالية السبع (مجموعة السبعة) والمؤسسات المالية وتضم الدول الراسمالية السبع ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية لصندوق النقد الدولي ووكالات الامم المتحدة الانمائية وحكومات الولاية المتحدة واليابان والاتحاد الاوربي اضافة الي المصارف الكبري والشركات الصناعية تقوم هذه القوى والدول المهيمنة اقتصادياً وشركاتها بزيادة تشابكها اندماجاً وتداخلاً في الوقت الذي يتضاعف فيه افلاس الالوف من الشركات المنافسة الصغيرة والمتوسطة ولدمجها واخضاعها لمنطق السوق

ومقتضيات التنافس والربح وهي حركة تتسع لتشمل بلداناً نامية جديدة ويجري تهميش بعضها وتدرج في اطار المبادرات الاستراتيجية المتعلقة بمكافحة الفقر المدقع وانهيار الدخل لدي اوسع الفئات الوسطي حيث اصبح الفقر ظاهرة تمتد في كل بلد وكل اقليم وقارة وكذلك في دول الشمال فضلا عن دول الجنوب كما تتسع ظاهرة المضاربة المالية وتتنوع في الاسواق المالية التي عممت في دول العالم كله .

(1-2) هنالك ركنان اساسيان للعولمة :-

تحرير التجارة العالمية وتحرير رأس المال عالمياً ترتكز اللبيرالية الجديدة علي ركنين اساسيين :-

1- اولهما تحرير التجارة الدولية وهو مرتبط باقامة منظم التجارة العالمية وترتكز عملية العولمة ببعدها التجاري علي استكمال تحرير التجارة الدولية الذي بدأ وحقق تقدماً كبيراً في المرحلة الماضية وتحديدا في ظل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (ألغات) (GATT) التي سادت طيلة النصف الثاني من القرن العشرين أي خلال الفترة الثانية والاخيرة من المرحلة الماضية من نظام العولمة وانتهت هذه الاتفاقية بعقد مفاوضات الاورغواي خاصة خلال السنتين 1993م ــ 1994م التي تمخضت عنها تأسيس مرحلة من النظام التجاري التحريري الشامل ومنظمة جديدة هي منظمة التجارة العالمية في مدينة مراكش بالمغرب عام 1995م لكن تحريك التجارة تأكد في الواقع الحي بعد الصعيد العالمي حجة الاقوياء وقانونه حيث برز التناقض في مواقف الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الاوربي بشأن تحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية والخدمات محرره بعضها تحريراً مطلقاً وتاركة بعضها الاخر بمنطقة متوسطة غير مستقرة بين التحرير الجمركية والتجارة وذلك وفقاً لما تمتلك كل من هذه الصناعات من عناصر القوة او عناصر الضعف في الفروع المختلفة في الصناعة التحويلية والخدمات المألوفة والجديدة وكذلك يستمر التناقص بين خطاب

التحرير التجاري الليبرالي والقائم علي اعجوبة السوق لهذه الدول المهيمنة اقتصادياً ومواقفها الفعلية علي امتداد السنوات الخمسة عشر الماضية منذ تأسيس منظمة التجارة التجارة العالمية من مسألة تحرير تجارة المواد الزراعية والسلع الصناعية من منشأ زراعي حيث تتمسك حكوماتها وقياداتها بدعمها المتواصل للمزارعين المحليين وتحميل تكلفة المزارعين والمستهلكين في البلدان النامية الامر الذي يعكس جانباً هاماً من نزاع المصالح من الدول المتطورة فيما بينها من ذلك مع الدول النامية .

ان حدود العولمة وصفتها المميزة هي التوجه المتناقص نحو الربح العالمي والتجزئة ان لم يكن التهميش ، ان في المستوى القطري او القاري يتضح لنا في تعزر تحرير التجارة العالمية تحريراً كاملاً ، اولاً في اكثر الدول الصناعية تطوراً واشدها مجاهرة بالليبرالية كالولايات المتحدة واليابان والاتحاد الاوربي (دول الاتحاد الاوربي) المتطور ، وثانياً لدي الدول حديثة التصنيع حيث تتناسب مقاومة التحرير التجاري تناسباً طردياً مع التطور التكنولوجي والصناعي والقوة الاقتصادية الامر الذي يؤكد تحرير التجارة الكامل سرعة الاقوياء وشعارهم للحفاظ علي مصالحهم الاقتصادية واستقرار مجتمعاتهم ولاسيما قطاعاتها التقليدية الهامشية .

2- اما الركن الثاني من الليبرالية الاقتصادية الجديدة ونظام عولمتها الراهن فهو تحرير انتقال رأس المال ومنها الاستثمارات الاجنبية المباشرة عبر الحدود القومية واقامتها قواعد جديدة للنشاط الاقتصادي (التحويلي او المتعلق بالخدمات) الرابح فيها وتصدير الارباح منها دون قيود ثم هجر هذه الدول الى دول كلما برزت فرص اكثر ربحية هي قطاعات وانشطة اقتصادية اكثر تقدماً من حيث كثافة التكنولوجيا وحدتها وارتفاع الانتاجية وانتاج العمل وفرص الربح فضلاً عن ربح التكنولوجيا الجديدة ان لم يكن احتكارها .

كذلك الامر هنا بالنسبة لهذا الركن الاساسي الثاني في العولمة نجد ان حركة رؤوس الاموال قد اثبت عالمياً علي نحو لم يسبق له مثيل وان ادوات مالية ونقدية قد ابتكرت ويتم التوسع باستخدامها

بصورة متسارعة علي الصعيد العالمي لكن قانون الرقابة الديمقراطية علي حركة الرأسمالية واصطناع ادوات الاغراض الجديدة القائمة علي المضاربة وعولمة اسواق الاسهم . امتداد المضاربة فيها وزيادة الفجوة بين اسعارها واسعار الاقتصاد الموازية الحقيقة تضاعف اخطار الانهيار في هذه الاسواق المالية اضافة الي ازمتها الدولية الحادة وكأزمة قطاع التكنولوجيا بما فيه المعلومات وصناعة الحاسوب وصناعة البرامج وخدمات الانترنت وانهيار الاسهم في هذا القطاع الطليعي في اقتصاد العولمة الواعد الجديد تعكس مظاهر بارزة في الفوضى التي تتصف بها عملية العولمة مهددة اقتصادات الدول ومصالح الشعوب .

ايضا الامر ينطبق علي حركة الاستثمار الاجنبية حيث ازدادت في البلدان حديثة التصنيع والاسواق الناشئة وحتى لأول مرة في بلدان عديدة نامية ولكن مازالت هذه الاستثمارات مركزة علي البلدان المتطورة بل شديدة التطور التكنولوجي والاقتصا فيما بينها[1]

(2-2) أثر العولمة علي الصناعة في العالم :-

يصبح من الضروري بمكان لفهم العولمة التي يعرفها البعض ب(أمريكية العالم) بمعني طبعة بالطابع الامريكي ، إلقاء الضوء علي اسباب هذا التفوق الامريكي الذي أوصل الولايات المتحدة الامريكية لقيادات العالم في مختلف المجالات حتى اصبحت لها الكلمة الاولي علي جميع دول العالم سواء في الجانب الاقتصادي او في المجالات السياسية والثقافية والاعلامية ، يعزز كل ذلك قدرة عسكرية مسبوقة وازدهار مشهود وكانت لها القيادة وخاصة خلال النصف الثاني من القرن الماضي ولفهم ذلك لا بد من العودة للتاريخ المعاصر الذي اوجد اسباب هذا التفوق الذي تم من خلاله التخطيط الدقيق والقدرة العلمية وامتلاك التقانة الشئ الذي مكن الولايات المتحدة من التقدم على جميع دول العالم فى البر والبحر والاجواء والفضاء الكوني ويمكن تلخيص ذلك في الاتي:

1- كتاب د/ عصام الزعيم ــ بعنوان كيفية اكتساب موقع واعد في عصر العولمة

(1-2-2) الانتاج الكبير يؤدي للتفكير في التوسع :-

لقد كانت قوة وكثافة المصالح الامريكية المراد لها ان تنطلق الي العالم تتناسب طرديا مع درجة قوة وكثافة الحركة الصناعية والتصنيع كما تزامنت مع انشاء الشركات أي خلال عام 1890م والعقد الذي تلاه وفى هذا العام اظهر الاحصاء الذي تم اجراءه ان قيمة السلع المصنعة زادت عن قيمةالمنتجات الزراعية للمرة الاولي وذلك باستعمال تكنولوجيا الانتاج الشامل في الزراعة والصناعة وبعد اختفاء الحدود الجديدة ضمن القارة الامريكية ساد اقتناع بأنه يتعين علي الولايات المتحدة ان تنطلق عالمياً او تجد لها منافذ من خلال استعمار الشعوب والبلدان الاخري فإن اصبحت الولايات المتحدة قوة عظمي فقد حان الوقت لإظهار هذه القوة وهكذا فقد استلهمت فترة الامبريالية الامريكية وبدأت معها سلسلة من الحروب او التدخلات الامريكية فى شئون الدول الاخري ونلخص ذلك في الاتى :-

1- كانت اولي هذه الحروب ضد اسبانيا في كوبا حيث طلبت امريكيا من اسبانيا ان تمنح الاستقلال لجزيرة كوبا وشنت الحرب واخذت زمام المبادرة من القوات الاسبانية القليلة المتواجدة في الجزيرة وما لبثت الولايات المتحدة ان احتلت بورتوريكو بعئذ . ثم اقدمت الولايات المتحدة علي تدمير الاسطول الاسباني الصغير المتواجد بميناء مانيلا الفلبيني ووقعت الهدنة التي اعترفوا فيها باستقلال كوبا وتحولت بورتوريكو وغوام الي اراضي امريكية الان رجال الاعمال الامريكيين الكبار اصروا علي الاستيلاء علي مانيلا تحسباً واستعداداً لمستقبل التجارة مع دول المشرق ولهذا اجبر الرئيس الامريكي ماكنيلي

(Makineley) اسبانيا من خلال معاهدة باريس لتتبع لهم الفلبين مقابل (15) مليون دولار وبعد ذلك اصبحت اراضي امريكية .

3- اما الصين والتي كانت خاضعة لمناطق نفوذ عدة (بريطاني – فرنسي – روسي – ياباني) ونظرا لأسواقها الواسعة طالبت الولايات المتحدة بتوفير فرص استثمارية وتجارية حرة ومتساوية لكافة المواطنين ضمن مناطق النفوذ المختلفة في هذه الدولة المترامية الاطراف . وهكذا وقعت كل الدول التي لها مصالح في الصين علي معاهدة (القوة التسع) في واشنطن 1922م .

4- اراد رجالات المال والاعمال في شرقي الولايات المتحدة ان يكون لهم طريق اقصر توصلهم الي شواطئ المحيط الهادي فقامت الولايات المتحدة بالتفاوض مع الشركة الفرنسية التي كانت تمتلك حق المرور في بنما . وكانت دولة كولمبيا المالكة لبنما ممتنعة وعندئذ تواطء الرئيس الامريكي ثيودور روزفلت Theodore Rosrsvelt مع الشركة الفرنسية عام 1903م للإعداد لثورة في بنما وهكذا وجدت جمهورية بنما لخدمة غرض محدد هو الموافقة علي معاهدة مع الولايات المتحدة لشق قناة تصل بين المحيطين الاطلسي والهادي وتم ذلك وبدأ التشغيل عام 1914م .

5- وتحت نظام الرئيس الامريكي ويلسون Wilson اصبحت هايتي محمية امريكية فعلية واحتلت جمهورية الدمنيكان عام 1916 كما جعلت نيكاراجوا محمية امريكية ايضاً وابتاع الرئيس ويلسون الجزر الدينماركية بمبلغ (10) مليون من الدولارات .

(2-2-2) الثورة الصناعية ومضاعفة الانتاج :-

مع تحسن وسائل المواصلات وظهور المتحركات ذات الدفع الذاتي والمصانع وصلت الثورة الصناعيةاخيرا الى الولايات المتحدة في حدود العام 1850م وقد تجلي الازدهار الصناعي وعدم المساواة لتوزيع الثروات متزامناً خلال الفترة ما بعد الحرب الاهلية وقد اتسم الربع الاخير من القرن التاسع عشر باحتكارات تكنولوجيا عظيمة وفرة ثورة لوسائل ادارة الاعمال (الاتصال الهاتفي ، الكهرباء ، السيارات ، الآلات الطابعة ، الفوتغراف ، آلات تسجيل النقد) وفق هذا وذاك اصبحت المنتجات النفطية تستعمل في الصناعة وتدفئة المنازل والاضاءة وقفزت نظم الادارة التي جعلت من

الانتاج الكمي الشامل امراً ممكناً وتحولت الشركات الي هيئات ومنظمات تجارية وبدأت حقيقة بعد ذلك سيطرة الشركات علي مقدرات الاقتصادي الامريكي وما ان ادبر القرن التاسع عشر حتى كان الانتاج يفيض عن حاجة السوق المحلية فالتفت الرأسماليون والصناعيون الي خارج حدود الولايات المتحدة لتسويق الفائض من انتاجهم في تلك البلدان فكانت بداية الحقبة الاستعمارية في تاريخ الولايات المتحدة التي سبق الحديث عنها وخلال الفترة (1840م – 1900م) تضاعف الانتاج في مختلف جوانبه موفراً ازدهاراً غير مسبوق وفي هذا الجانب يشير الي :-

1- تضاعفت مساحة الارض المستقلة في المزارع وارتفعت قيمة اسهم المزراع الامريكية بواقع (5,2) مرة .

2- تضاعفت قيمة الاموال المستثمرة في عشرات المرات .

3- تضاعف انتاج الفحم (30) مرة .

4- تضاعف انتاج الخام (115) مرة .

5- تضاعف انتاج الحديد الخام (15) مرة .

6- تضاعف انتاج الصلب الخام (1000) مرة .

7- تزايد عدد العاملين في التصنيع (3,1 - 3,5) مليون عامل .

8- تزايد اجمالي الدخل القومي عدة مرات الان التجاه العام للرواتب خلال الثورة الصناعية (1860م – 1900م) كان يسيرفي التراجع وبرز عدم المساواة في توزيع الثروات بعد الحرب الاهلية وادي هذا الازدهار الي ظهور بارونات الثروة خلال الثورة الصناعية ومنهم اندرو كارنجي (Andreow Carnegie) (صناعة الحديد والصلب بدخل سنوي يتجاوز 20مليون دلار) في حين كان دخل عمال الصناعة السنوي حوالي (100) دولار ومنهم جون روكفلي ومنهم كور نيليوس فاندريلت Comelius Vanderbilt الذي اقام وارتقي بصناعة السكك الحديدة .

(2-2-3) التخطيط للسيطرة :-

قمت منتجع بريتون وددز Bretton Woods

عقدت قمة بريتون وددز للنقد والمال في ولاية نيوهامبشير في الولايات المتحدة في العام 1944م عشية اطلاق الرصاصة الاولي للحرب العالمية الثانية وشاركت فيه (44) دولة ، تشكل الغالبية العظمي من الدول التي كانت تعتبر مستقلة في ذلك الوقت واتفقت هذه الدول علي استحداث واطلاق مؤسسات مالية عالمية وشرع في التخطيط بما سمي ب(المنطقة الكبري Grand Area) واعطت قمة بريتون وددز هذه المؤسسات شهادة الميلاد الرسمية عندما انطفاء اوار الحرب العالمية الثانية واريد لهذه المؤسسات ان تلعب دور الزراع المساعدة للممولين الدولين ولم تكن ابداً يداً للعناية الالهية .

(2-2-4) مؤسسات بريتون وددز (حكومة العالم الخفية) :-

يمكن القول بأن النظام الدولي الجديد الذي انبثق بعد الحرب العالمية الثانية واما اشتمل عليه من رؤية لأقتصاد عالمي وامبراطورية امريكية مدين بالكثير لوجه (مجلس العلاقات الخارجية المكون من رجال الاعمال الكبار والحكومة) لتمكين الامبراطورية الامريكية للممارسة دورها العالمي وفرض نظام اقتصاد عالمي ايضا لقد استكملت الدراسات واقيمت هذه المؤسسات ووضعت التفاصيل اللازمة لها ومن بين تلك المؤسسات الامم المتحدة ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وابرز الخطة خلاصة مفادها ضرورة اقامة امبراطورية امريكية جديدة تحل محل الامبراطورية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية دون اعتناق اسم الامبراطورية ودون اتباع نفس الاسليب ذاتها التي درجت الامبراطورية البريطانية علي اتباعها (الاستيلاء علي المواد الخام من المستعمرات في جزء معين في العالم ثم تقوم بتصنيع هذه المواد الخام في جزء أخر وبعئذ تبيع المنتجات المصنعة في مكان ثالث) الان الولايات المتحدة قد اتبعت اسلوباً أخر يتلخص فيما ذكره جورج بول George

Ball وهو مساعد وزير خارجية امريكي سابق ومصرفي عريق في (ليمان بروزر Lehman Brothers) المصرفية الاستثمارية فأوضح كيف يمكن لشركة متعولمة ان تقوم بهذه المهام جميعها وفي مقاله بعنوان (الشركة العالمية : أهمية عدم الارتباط بدولة واحدة) قال (الشركات متعددة الجنسيات ومنشغلة باستقدام المواد الخام التي تنتج من مجموعة من الدول وتقوم بتحويلها الي سلعة مصنعة مستخدمة العمالة وتسهيلات المصانع في مجموعة اخري من الدول فيما يتم تسويق هذه السلع في مجموعة ثالثة من الدول). وهكذا فقد حل عصر استعمال الشركات مل الاستعمار الذي كان يتمثل في الاحتلال الفعلي للدول الاخري وهو اكثر جشعا ومكرا واستشراء من الاحتلال الفعلي المباشر لانه في الغالب استعمار غير منظور. وهذا النمط الجديد من الاستعمار يتطلب توفر مستلزمات ضرورية حتى يغدو قادرا عن العمل علي الوجه الاكمل ومن هذه المستلزمات:

1- يجب ان تكون هنالك تجارة حرة حتى يتاح فتح ابواب الاسواق العالمية علي مصراعيها لاحتضان هذه الشركات .

2- حرية الوصول للمواد الخام العائدة للشعوب والدول الاخري ودون أي ضغوط او مضايقات من حيث السعر او الكمية المراد الحصول عليها .

3- ضرورة وجود المؤسسات الدولية والمالية لادارة هذه الرؤية الجديدة للاقتصاد العالمي .

وقد اعدت الدراسات مكتومة وسرية لوزارة الخارجية والرئيس الامريكي روزفلت وهكذا تم تحرير (المنطقة الكبري) والتي اعتبرت (مصالح قومية) او كمصالح تخص الامن القوي وتحدد مفهوم (المنطقة الكبري لتستأنف من نصف الكرة الغربي المملكة المتحدة باقي اجزاء الكمونولث والامبراطورية البريطانية شرقي الاندنز الهولندي ، الصين واليابان) وقد تقرر ان هذه المنطقة الكبرى هياحد الادني للاحتياجات المطلوبة لتمكن الاقتصاد الامريكي من العمل بفعالية دون الاضطرار الي اجراء اعادة تعديلات رئيسية كبري ود اعتبرت المنطقة الكبري منطقة محورية مركزية ربما

تكون الاقتصادات المدمرة بعد الحرب متناسقة ومتمازجة معها وكلما زيدت دول اخري للمنطقة الكبري كلما كان ذلك افضل وبين مفهوم المنطقة الكبري اضافة للحاجة الي ايجاد المؤسسات المالية الدولية لتثبيت العملات والمؤسسات المصرفية الدولية المساعدة علي الاستثمارات والتنمية للدول غير النامية وهكذا برز للوجود صندوق النقد والبنك الدوليان[1]

(2-3) اثر العولمة علي الصناعة في السودان :-

عند الحديث عن اثر العولمة علي الصناعة فلابد لن ان ندرس آثار العولمة علي الصناعة من خلال حرية التجارة ومنظمة التجارة العالمية بأعتبارهما مؤثرات العولمة علي الصناعة لان انتاج أي سلعة يحتاج الي بعض الضوابط التي تفرضها منظمة التجارة العالمية علي السلعة في ظل نظام عولمة يعتمد علي اسواق منفتحة وذات منافسة عالية . لكي نستطيع دراسة تأثير العولمو علي الصناعة في السودان لابد لنا ان ندرس بعض الجوانب وتتم الدراسة من خلال حرية التجارة باعتبار التسويق من اهم عوامل النمو الصناعي وتحرير التجارة هو احد ادوات العولمة وتتمثل حرية التجارة في الاتي :-

1- إلغاء التعريفة الحمائية (Brotect Traiffe) التي تهدد الصناعة المحلية وذلك يتم من خلال فرض التعريفة الجمركية علي السلع المستوردة لحماية السلع المحلية المنتجة في داخل السودان في كل الاحوال وتلعب العولمة دور بارز واساسي في هذه النقطة من خلال منظمة التجارة العالمية والتي تعمل بدورها علي الغاء ورفع الحماية الجمركية من خلال الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة او ما يعرف ب(GENERAL AGREEMENT TARRIFS & TRADE) (GATT) وتقول فكرة (القات) ان التجارة تكون شركات وان الجميع يستفيد اذا كان السوق حراً ومفتوحاً مع تدخل حكومي محدود .

---

[1]- د/ عبد الرحمن علي الطيب ــ 2005م ــ كتاب العولمة قدر ام اختيار

2- الغاء القواعد التي تسيطر على الاستثمار الاجنبي الذي يعمل على السيطرة الاجنبية على الصناعات المحلية نجد انه مسموح حسب الاتفاقيات التجارية العالمية مسموح للاستثمار الاجنبي للدخول كمستثمر داخل أي دولة من الدول وان يكون الدخول في شكل صناعات والسودان يمتاز بموقع جغرافي مميز وتلغ مساحته مليون ميل مربع ويطلعلي تسع دول افريقية ، يمتاز السودان بالاراضي الخصبة والامطار الغزيرة والمجاري المائية ونهر النيل ، النيل الازرق ، النيل الابيض ، بحر العرب .. الخ ، وكميات كبيرة جداً من المياه الجوفية وتزخر اراضي السودان بكميات كبيرة من المعادن والوقود والقوى المحركة (الحديد ، النيكل ، النحاس ، الحجر الجيري ،البترول ، الغاز الطبيعي..الخ) والسودان عضو في العديد من الاتفاقيات الاقليمية والعالمية مثل (ايقاد ، الكومسا ، منظمة التجارة العربية، منظمة التجارة التفضيلية ، منظمة التجارة العالمية) وكذلك توجد العديد من المناطق الحرة ببورسودان ، منطقة الاسواق الحرة بالجيلي والمنطقة الحرة بمطار الخرطوم ، كما ان للسودان شبكة من المواصلات السلكية والا سلكية والعديد من الموانئ البحرية (بشائر ، عثمان دقنة ، سواكن،) وكلها تقع على البحر الاحمر .

(2-a) مناخ الاستثمار الصناعي في السوداني :-

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية والقانونية التي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر علي اداء المشاريع واذانظرنا الى الوطن العربى اجمالا نلاحظ ان الاستثمارات الاجنبية تتجه اساسا الى اكثر القطاعات تخلفا في نظام الاقتصاد العالمى وهى قطاعات المواد الاولية بما فيها النفط لكن هذه المادة هامة فى الصناعة العالمية وبعودة الى العولمة التى تقدم باعتبارها نظام متوازن وبالرغم من ذلك نجد الاستثمارات توجه الى المناطق تطورا وتبتعد عن اكثر المناطق حاجة للتنمية لذلك لابد للسودان من الدخول فى التكتلات الاقليمية وهى ظاهره عالمية فى العالم تعبر عن ضرورة موضوعية لها دلاله خاصة بالنسبة لسوق

والاشياء بل ايضا بتداول المعلومات ونقلها على مستوي عالمي وهنا يجب الانتباه لحقيقة ان الانتقال من اقتصاد الاشياء الي اقتصاد المعلومات ليس مجرد مزيد من التعامل مع المعلومات بد التعامل مع الاشياء مثل (ظهور التجارة الالكترونية) بل هو تغير في طبيعة الاقتصاد نفسه فقد صاحب ظهور ثورة المعلومات وعناصرها بزوغ (الاقتصاد الرمزي) أي الالكتروني ولم تلبث ان التطورات الجديدة في الصناعات الالكترونية وفي مجال الاتصال الي توليد ثورة مالية جديدة تنتق في الثروات عبر الاثير وعلي اتساع المعمورة علي نحو غير ملموس لاتقف امامه بوابة الجمار عين ادارات العملات الوطنية فالنقود والاصول تحررت تماما او كادت من كل مظهر مادي لتصبـ مجرد رقم او اشارة علي الفاكس او رسالة علي ال(E-MAIL) لقد اصبحت الحقوق المادية مج ومضة كهربائية او نبضة الكترونية إزاء هذا التطور في طبيعة الانتاج وتراجع اهمية الموارد الطبيعية (لصالح المعلوماتية والكشوفات العلمية) وظهور الاقتصاد الرمزي وغلبة اشكال الثورة المالية وسهولة انتقال المعلومات ظهرت العولمة فى كاتجاه كاسح لا بد من التعامل معه فنحن ف نحب العولمة او نكرهها لكنها كالموت لا مفر منه قد نستطيع تجاهل العولمة احيانا لكنها لا تلبـ تدخل منازلنا من خلال التلفزيون والانترنت والسيليولار وبطاقات الائتمان والفيديو والاستثمارا الاقتصادية والبورصات

وكما يقال ان العولمة هي نزعة توفيقية تسعي الي توحيد كل اخطار الكوكب الارضي مثلث اضلاعه هي الاقتصاد والمعرفة والتقدم العلمي التكنولوجي ويقصد بالاقتصاد الاساسي ذلك الذي يتجاوز اقتصاد الدولة بمعناه المعروف من خلال ما يسمي بالشركات متعددة الجنسيات اما الاساس المعرفي فهو يعتمد علي ثورة المعلومات التي حولت العالم الي قرية كونية صغيرة اما الضلع الثالث فيقصد به التقدم العلمي والتقني الذي يتغير من عام الي عام

5- تأثير العولمة علي الصناعة من خلال المنافسة من اخطر اسلحة العولمة هنالك منافسة متفاوتة ومنافسة احتكارية شرسة ومنافسة العولمة الاحتكارية تتمثل في الاتي :-

a – لاحتكار المعرفة والتكنولوجيا بدلاً من احتكار بدائل الانتاج وهذه احدي السمات النوعية الواسعة لمنظومة العولمة .

b – بالسيطرة علي السوق العالمية وهذا ما تضافرة معه ايضاً سقوط بلدان اوربا الشرقية في دائرة السوق الامبيرالية من خلال السلع المنتجة في المراكز الامبيرالية ومن خلال تصدير وسائل الانتاج بمستوياتها المتعددة .

c – باحتكار وسائل الاعلام والاتصال من خلال امبراطوريات العولمة الاخطبوطية (مالية ، معلوماتية ، اعلامية)

d – باحتكار الموارد الطبيعية بأشكال متعددة كالاحتلال العسكري المباشر كما هو حاصل بالنسبة لاحتكار النفط العربي عبر الاحتلال الامريكي المباشر للخليج العربي او عبر تحطيم البنية الاولية القائمة بدولة طرفية مهمة من حيث مواردها مثل الدول الافريقية .

e – باحتكار اسلحة الدمار الشامل وهذا لا يعني فقط احتكار معرفتها التقنية بل احتكار اقتنائها بهدف ابقاء عنصر الرعب قائماً علي توسيع سوق التصريف والتعامل مع الامتلاك باحدي طريقتين :

1- اما تحديده كما هو حاصل في روسيا وبقية الجمهوريات السوفيتية سابقا للسلاح النووي بحيث تستخدمها الدولة ضمن ادوات القهر والرعب الممكنين لتهيئة السوق للتبعية العولمية .

2- او بهدف الانتقال الطرفي عبر دوائره بحيث يكون تابعاً من حيث قيادتهم والسيطرة عليه للمركز الامبيريالي بهدف تغيير صور لمراكز قوي استخدام هذا السلاح كما هو حاصل في الهند وباكستان.

6- تأثير العولمة علي الصناعة من خلال التصدير:-

الان المطلوب عالمياً السلعة الجيدة وبالسعر الارخص ، أي انه يجب علينا ان ننتج منتجات بصورة جيدة وبكفاءة عالية تقدر وتستطيع المنافسة لمنتجات اخري مماثلة من مواقع مختلفة في العالم لها امكانيات عالية في الانتاج وتتمتع بتقنيات عالية جداً وتستخدم احدث الوسائل التكنولوجيا في الانتاج وايضاً يجب ان تكون السلعة مطابقة للمواصفات العالمية أي ما يسمي عالمياً بمنظمة ال(ISO - INTERNATIONAL STANDER ORGINAIZATION) وهو ما يسمي بالجودة الشاملة (TOTAL QUALITY) والعنصر الثاني هو التكلفة ويجب ان تكون بأقل تكلفة او ان الطلب في السوق العالمي يكون بالسلع الجيدة الارخص وهذان الشرطان هما اللذان يتحكمان في تصدير المنتجات في عصر العولمة .

7- مشكلة البطالة (UNEMBLOYMENT) أي احلال العمالة الامهر والارخص محل العمالة المحلية ولان هناك استثمارات اجنبية في مجال الطرق والبناء والتشييد وبعض الخدمات نجد ان هذه الشركات تعتمد بصورة كبيرة علي العمالة الاجنبية والان يتجه الاستثمار نحو الصناعات مما يستدعي التأثير علي العمالة الموجودة محلياً فيما يسمي بالخصخصة حيث يتم أخراج الميئات من البشر من خارطة الحياة الفضلي لتزداد طوابير البطالة طولاً وعرضاً بعد ان فقدت الدول رأسمالها الفكري والاجتماعي فاصبحت هذه العمالة في وضع لا يحسد عليه بعد ان صارت دولهم بغير حاجة اليهم[1]

[1]- نتائج تقارير وابحاث مختلفة عن العولمة

6- تأثير العولمة علي الصناعة من خلال التصدير :-

الان المطلوب عالمياً السلعة الجيدة وبالسعر الارخص ، أي انه يجب علينا ان ننتج منتجات بصورة جيدة وبكفاءة عالية تقدر وتستطيع المنافسة لمنتجات اخري مماثلة من مواقع مختلفة في العالم لها امكانيات عالية في الانتاج وتتمتع بتقنيات عالية جداً وتستخدم احدث الوسائل التكنولوجيا في انتاج وايضاً يجب ان تكون السلعة مطابقة للمواصفات العالمية أي ما يسمي عالمياً بمنظمة ال(ISO - INTERNATIONAL STANDER ORGINAIZATION) وهو ما يسمي بالجودة الشاملة (TOTAL QUALITY) والعنصر الثاني هو التكلفة ويجب ان تكون بأقل تكلفة او ان الطلب في السوق العالمي يكون بالسلع الجيدة الارخص وهذان الشرطان هما اللذان يتحكمان في تصدير المنتجات في عصر العولمة .

7- مشكلة البطالة (UNEMBLOYMENT) أي احلال العمالة الامهر والارخص محل العمالة المحلية ولان هناك استثمارات اجنبية في مجال الطرق والبناء والتشييد وبعض الخدمات نجد ان هذه الشركات تعتمد بصورة كبيرة علي العمالة الاجنبية والان يتجه الاستثمار نحو الصناعات مما يستدعي التأثير علي العمالة الموجودة محلياً فيما يسمي بالخصخصة حيث يتم أخراج الميئات من البشر من خارطة الحياة الفضلي لتزداد طوابير البطالة طولاً وعرضاً بعد ان فقدت الدول رأسمالها الفكري والاجتماعي فاصبحت هذه العمالة في وضع لا يحسد عليه بعد ان صارت دولهم بغير حاجة اليهم[1]

(1-3) ملامح عامة عن جمهورية السودان :-

يعتبر السودان من الدول النامية ويمتيز باقتصاد متخلف ويندرج في قائمة (25) دولة الاقل نمواً وتقدماً من حيث المستوي المعيشي ومتوسط دخل الفرد .

---

[1]- نتائج تقارير وابحاث مختلفة عن العولمة

الفصل الثالث

(3-1) ملامح عامة عن جمهورية السودان :-

يعتبر السودان من الدول النامية ويمتيز باقتصاد متخلف ويندرج في قائمة (25) دولة الاقل نمواً وتقدماً من حيث المستوي المعيشي ومتوسط دخل الفرد .

لقد شهد السودان منذ استقلاله عام 1956م عدم استقرار سياسي واقتصادي كان له تأثير مباشر علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكان لتغيرات الانظمة السياسية اثراً كبيراً علي عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان نتيجة لتخبط السياسات الاقتصادية وغياب استراتيجيات التنمية وعدم الاستقرار السياسي الذي يعد من اهم العوامل المساعدة لعملية التنمية .

a – الموقع والمساحة :-

تبلغ مساحة السودان حوالى مليون ميل مربع وتشكل مساحته (8,2%) من مساحة القارة الافريقية يتحدد موقعه بين خطي عرض (3 شرق و 23 شمال شرق وخطي طول 21 شرق و29 شمال شرق) وتشاركه في حدوده كل من مصر وليبيا شمالا وتشاد وافريقيا الوسطي غربا واوغندا وكينا جنوباً واثيوبيا في الجنوب الشرقي كما يكون شرقا علي البحر الاحمر .

b – الجغرافيا والمناخ :-

يغلب علي تضاريس السودان الوديان والسهول حيث توجد في الجنوب مرتفعات الاماتونج بارتفاع (1500) متر فوق سطح البحر وفي الوسط مرتفعات جبال النوبة وسلسلة جبل مرة وفي الشرق سلاسل مرتفعات البحر الاحمر ويمكن تقسيم السودان مناخيا الى ثلاثة اجزاء :-

* الجزء الاول : يبدأ من الحدود الشمالية المتاخمة لمصر وحتى شمال الخرطوم وتعتبر هذه المنطقة شبه صحراوية ولا يزيد منسوب الامطار لهذه المنطقة عن (200) ملم متر .

* الجزء الثاني : وهو يمثل الوسط ويمتد من جنوب الخرطوم الي كسلا في الشرق والجنينة في الغرب وتتراوح كمية الامطار في هذه المنطقة بين

(200 ــ 800) ملم متر .

* الجزء الثالث : وهو جنوب السودان او الاقليم الجنوبي ويتميز بغزارة الامطار وتتراوح بين (800 ــ 1500) ملم متر ويتميز هذا الجزء بمناخه الاستوائي .

c – الموارد الطبيعية :-

تقدر الاراضي الزراعية بحوالي (200) مليون فدان واراضي المراعي بحوالي (10) مليون فدان ، والغابات بحوالي (218) مليون فدان وبالنسبة لمياه الري ووفقاً لأتفاقية مياه النيل بين السودان ومصر تبلغ حصة السودان (20,5) مليار متر مكعب ، وفي جانب الثروات المعدنية يتمتع السودان بنصيب وافر من الحديد والذهب والجبص وكذلك اليورانيوم والرصاص والمنجنيز والكروم واخيراً البترول الذي بدأ استغلاله في السنوات الاخيرة .

d – الموارد البشرية والقوي العاملة :-

يعتبر السكان من اهم عوامل الانتاج لذا تهتم الدول كثيراً بمعرفة تعدادهم وخصائصهم وتوزيعهم والنشاطات الاقتصادية التي يمارسونها وقد تم اجراء

(4) تعدادت سكانية في السودان كان الاول في عام 1956م والثاني في عام 1973م ، والثالث عام 1983م ، والرابع عام 1993م وطبقاً لتعداد عام 1993م ، فقد بلغ معدل النمو السنوي للسكان (2,63%) ويعتبر هذا المعدل من معدلات النمو المرتفعة ويرتبط بذلك زيادة فرص التوظيف، خدمات التعليم الصحة، الاسكان ، وبناء الهياكل الاساسية .

(3-2) القطاعات الانتاجية :-

a – القطاع الزراعي :-

يعتبر القطاعي الزراعي في السابق رائداً ومحرك لكل الانشطة الاقتصادية ويتمتع القطاع بأهمية كبيرة ولكن نلاحظ انه قد تدهور في السنوات الاخيرة وانخفض معدل نموه (8,3%) في الـ 1998م الى (8.0%) في العام 1999م الى (0.8 %) في العام 2000م وبلغ معدل نموه (4.7 %) في العام 2001م ونلاحظ ان معدل النمو متذبذب بين النقصان والزيادة ويستوعب القط الزراعي حوالي (68.5 %) من مجموعة القوي العاملة في السودان كما انه يوفر بعض المواد الخام للقطاع الصناعي ومن اهم المشاريع الانتاجية في السودان مشروع الجزيرة وامتداد المناقل ومشروع خشم القربة ومشروع الجنيد ومشروع السوقي ومشروع الرهد ، وتدار هذه المشاريع علي شكل مشاركة ثلاثية بين المزارع والمتاجر وكذلك توجد مشاريع الزراعة الآلية ومن اهم المحاصيل التي تنتجها للتصدير القطن ، الفول السوداني ، الصمغ العربي ، السمسم ، زهرة الشمس ، اما المحاصيل الغذائية فهي الذرة ، والدخن ، والقمح والخضروات ، والفاكهة .

b – القطاع الصناعي :-

تعتمد خطط التنمية اعتماداً كبيراً علي التطور الصناعي فهو يشكل المحور الرئيسي للتنمي والنهضة وتتطلب ذلك الاهتمام بهذا القطاع وتفعيله وخاصة ان الصناعة في هذا العصر (عصر العولمة) مواجهة بتحديات جديدة في مرحلة ما بعد الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (Gatt) ليس فقط بتحديات المنافسة في الاسواق الخارجية بل داخل السوق الوطني ولا سبيل لاجتياز ذلك الأ بالوصول لمستويات عالية من الكفاءة الاقتصادية والجودة وبالرغم من الاهمية الكبري للقطاع الزراعي في السودان الا ان الانطلاق الاقتصادي الاعظم رهين بالتقدم التقني الصناعي ويشمل هذ القطاع في السودان القطاعات الفرعية التالية :-

1- الصناعات التحويلية :-

مثل الصناعات الغذائية بما فيها (صناعات السكر ، الدقيق ، تعليب الفواكهة ، وصناعة الزيوت ، والصابون ، وصناعة الغزل والنسيج ، وصناعة الجلود ، والاحذية ، والصناعات الكيمياوية والادوية ، والصناعات الهندسية والتغليف ومواد البناء والحراريات) .

2- الصناعات التعدينية :-

وتشمل اكتشاف وتنقيب البترول وخاماته وكذلك تنقيب المعادن الاخري .

c – قطاع الطاقة :-

يعتبر من القطاعات التي تواجه مشاكل كثيرة سواء كان في الانتاج او في التوزيع وتمثل الكهرباء اهم المصادر للطاقة في البلاد والمنتج من الطاقة الكهربائية سواء كان من التوليد المائي او الحراري او ماكينات الديزل لاتفي بالحاجة الكلية للبلاد ولكن بعد تنفيذ محطة التوليد الجديدة بمصفاة الخرطوم والتي تنتج قرابة (mw 300) وكذلك بعد قيام سد مروي بالشمال والذي يتوقع منه انتاج اكثر من (mw 1000) سوف تفي هذه الكميات لكل احتياجات البلاد بل قد تزيد عن الحاجة الفعلية ويمكن تصدير الفائض للبلدان المجاورة مما يؤدي الي زيادة العائد وهذا يعني زيادة اثر هذا القطاع في الاقتصاد القومي .

d – قطاع النقل والمواصلات :-

يعتبر هذا القطاع من اهم القطاعات في دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعتبر حلقة وصل بين مراكز الانتاج والاستهلاك ويمثل مرفق السكة حديد الوسيلة الرئيسة للنقل بالبلاد وتقوم بالدور المنوط بها في خدمة الاهداف القومية والاستراتيجية والامنية والاقتصادية هذا الي جانب خطوط انابيب نقل خام البترول من الحقول الي مصافي التكرير وكذلك الي الميناء لتصديره للخارج اما النقل البحري فيتكون من شركة الخطوط البحرية السودانية وهيئة الموانئ البحرية وتبلغ الطاقة العاملة لشركة الخطوط البحرية السودانية عدد (10) سفن بجانب هذا يوجد مرفق

النقل النهري الذي يغطى الخدمة النهرية فى الخطوط الداخلية ويتكون اسطوره من (3) باخره ركاب (43) جرار

و(203) صندل بضاعة و(26) صندل ركاب و(37) صندل بترول ، اما النقل الجوي فان الاسطول العامل لهيئة الخطوط الجوية السودانية يتكون من(14) طائرة حيث يعمل هذا الاسطول في السفريات العالمية والداخلية وبخصوص النقل البر فأن وحدة النقل البري تقوم بنقل اكثر من(87%) من النقل داخ البلاد او تقوم بي نقل حوالي (59%) من المواد الجفاة و(90%) من المواد البترولية ،(95%) من المواطنين[1]

e – قطاع البناء والتشييد :-

من القطاعات التى ترتبط بها مشاريع التنمية فى البلاد ويشمل هذا القطاع الهيئة العامة للطرق والجسور الشركة السودانية للبناء والتشييد ،والمؤسسة العامة للطرق والكبارى (التي تم انشاءوها بمرسوم مؤقت عام 1997م) على ان تقوم الهيئة القومية للطرق والجسور بأعمال الدراسات والتصميم ونقل الجودة والاشراف الفني والاعمال الاستشارية ويشمل هذا القطاع ايضاً المؤسسة العامة للري والحفريات وقد تم انشاؤها عام 1974م وتقوم بانشاء وتنفيذ اعمال الحفريات ومشروعات الري وغيرها .

(3-3) التجارة الخارجية :-

a- الصادرات :-

تمثل الصادرات اهم مورد من موارد النقل الاجنبي وتشتمل صادرات السودان الرئيسية البترول الخام ومشتقاته ، السمسم ، الحيوانات الحية ، القطن الصمغ العربي ، اللحوم ، السكر ، بالاضافة لبعض السلع الاخري مثل الذهب وقد بلغت حصيلة الصادرات السودانية في الاعوام

---

[1]- الاحصاءات اعلاه مأخوذة من احصائيات لقطاع النقل العام

الماضية ارقام عالية بنسبة زيادة (131.6%) وجاء ذلك نتيجة لارتفاع حصيلة صادرات البترول الخام ومشتقاته وبلغت الصادرات السودانية عام 2000م حصيلة عالية تصل الي (1,806.7) مليون دولار وبلغت الصادرات السلعية في العام 2001م (1,688,7) مليون دولار وهذا الانخفاض يعزي لانخفاض الصادرات الزراعية والصناعية اما البترول فقد ازدادت حصيلة صادراته في العام. 2001م أي بنسبة زيادة (1.9%) وبأنضمام السودان في السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (Comesa) يمكن ان يزيد حجم صادراته وذلك بإرتباطه بسوق كبير يبلغ تعداده (380.4) مليون نسمة .

b- الواردات :-

تمثل الواردات الشق الثاني المعاكس في الميزان التجاري حيث بلغت الواردات (1,414) مليون دولار عام 1999م مقارنة (1.924) مليون دولار في عام 1998م بانخفاض بلغ مقداره (510) مليون دولار بنسبة (26,5%) وتتمثل واردت السودان خلال العام 1999م في الآلات والمعدات تصدرت قائمة الواردات في ذلك العام وبلغت قيمتها (358.8) مليون دولار من جملة الواردات تليها السلع المصنعة حيث بلغت (237.3) مليون دولار بنسبة (16%) من جملة الواردات وذلك لنتاج طبيعي لعمليات استخراج البترول في البلاد اما المواد الغذائية فقد ارتفعت من (80) مليون دولار في عام 1998م الي (100) مليون دولار في عام 1999م ، اما في العام 2000م وتتمثل واردات السودان الرئيسية في الآلات والمعدات سلع مصنعة ، مواد كيمياوية تشمل الواردات الرئيسية علي المعدات والآلات الرأس مالية ، المواد الغذائية السلع المصنعة ، ووسائل النقل المواد الكيميائية والمنسوجات فقد سجل حجم الواردات الرئيسية زيادة طفيفة من (1,552,7) مليون دولار في عام 2000م الي (1,585,5) مليون دولار في عام 2001م بنسبة زيادة قدرها (2,1%) اظهرت كل بنود الاستيراد الرئيسية ارتفاعاً بدرجات متفاوت ما عدا القمح ودقيق القمح المواد الكيميائية ، المواد البترولية ومنتجاتها ، والمواد الخام، هذا وقد

سجلت بنود الآلات والمعدات السلع المصنعة ووسائل النقل اكبر نسب في ارتفاع في الواردات و

سبب الاستثمارات المتعلقة بانتاج البترول ومشتقاته والاستثمارات الاخري .

c- الميزان التجاري :-

يعكس الميزان التجاري معاملة الدولة السلعية مع العالم وذلك من خلال صادراتها وواردا

وقد سجل الميزان التجاري عجزاً قدره (634.8) مليون دولار في عام 1999م مقارنة بعجز ق

(888.8) مليون دولار بما يعادل

(140%) يعزي التحسن في الميزان التجاري لارتفاع عائد الصادرات بما يعادل (131.6%) ع

العام السابق نسبة للارتفاع الكبيرفي عائد صادر البترول الخام وبدء تصدير مشتقاته لاول مرة

خلال عام 2000م

اما في العام 2001م فقد تراجع ذلك الفائض الي (113.2) مليون دولار مقارنة بفائض مقدار

(254) مليون للعام 2000م ويعزي ذلك الانخفاض في عائد الصادرات من (1806.7) مليون

دولار الي (1698.7) مليون دولار بنسبة (6%) بينما زادت الواردات من (1552.7) مليون

دولار الي

(1585.7) مليون دولار الي (1585.5) مليون دولار بنسبة (2.1%) .

يوضح الجدول (9)

أدناه الحجم الكلي للصادرات والواردات ، الميزان التجاري .

للأعوام 1999م – 2000م – 2001م

العام	1999م	2000م	2001م
قيمة الصادرات	780.1	1,806.7	1,6987.7
قيمة الواردات ()	1,414.9	1,552.7	1,585.5
الميزان التجاري	634.8	254.0	113.2

مما تقدم يتضح ان اداء الاقتصاد السوداني في معاملاته تجاه العالم الخارجي قد اتسم بالنمو في السنوات الماضية بعد دخول البترول والصناعات الاخري ويظهر ذلك جلياً في ان الميزان التجاري قد تحول من العجز في عامي

1998م، 1999م الي الفائض في الاعوام 2000م ، 2001م .

فيمايلى الجدول (6) ادناه بين نسب مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الاجمالي للفترة من 1998م – 2001م

القطاع	المساهمة %	المساهمة %	المساهمة %	المساهمة%
الزراعة	48.7	49.8	46.8	45.6
الصناعات التحويلية والتعدين	8.1	9.1	9.1	16.6
الكهرباء والمياه	1.8	4.8	1.8	1.7
التشييد	5.1	34.9	4.7	4.5
الخدمات	36.3	34.4	32.2	31.6
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر وزارة المالية والاقتصاد الوطني ــ بنك السودان ونلاحظ ان مساهمة القطاع الانتاجي الصناعي في النمو مضطرد حسب مساهمتها في الناتج المحلي . وهذا يؤدي الي التحسن في مقدار الدخول للافراد والمجتمع عامة .

(3-4) تطور العمالة (وهل هي مواكبة):-

تعتبر القوي العاملة المحرك الرئيسي لعمليات التنمية فالجهد البشري كان ولازال من الانجازات من هنا كانت اهمية مساهمة قوي العمل في تحقيق النشاط الاقتصادي مع العوامل الاخري من رأس المال ، الارض ...الخ وتقدر القوي العاملة في السودان بحوالي (11.8) مليون نسبة أي حوالي (56.8%) من جملة السكان . وذلك وفقاً لنتائج تعداد 1913م اما نتائج تقديرات 1993م فقد اوضحت ان حجم القوي العاملة يبلغ (56.8%) مليون نسمة أي حوالي

(56.9%) من جملة السكان وعلى ذلك فأننا نري ان تطور القوي العاملة اقل من ذلك بكثير نسبة لضمور الانتاج في الاقتصاد السوداني بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة والذي واجه الكثير من المشاكل في السنوات الماضية . اما بالنسبة لموقف العمالة في القطاع الصناعي ونسبة لكثرة مشاكل هذا القطاع وتوقفات المصنع وخصخصة وتحويل مؤسسات القطاع اعام الي شركات فقد واجهت العمالة تشديداً مكثفاً في السنوات الماضية الي هجرة متزايدة والعمال الي دول الخليج العربي

وتوضح المعلومات المتوفرة للمسح الصناعي الذي اعد سنة 1997م ان نصيب الصناعة في مجمل القوي العاملة يقدر ب(4.4%) وقد اوضح التوزيع العددي للسكان ان اعلي النسب للسكان ذو النشاط الاقتصادي هم الذين تتراوح اعمارهم بين المجموعات العمرية من سن (20) سنة الي سن (39) سنة

ولكن بعد توسع القطاع الصناعي ودخول الصناعات اعديدة فأن عدد العمالة قد تضاعف وزاد نتيجة لهذه الزيادات وهذا التوسع وكذلك نجد ان هذه الصناعات قد ساهمت في اعداد كوادر مؤهلة من النواحي الفنية وركزت علي تدريب وتأهيل العمالة تدريباً داخلياً وخارج نطاق القطر وخير دليل علي ذلك تطور الصناعات وحيازة كثير من مؤسسات القطاع الصناعي علي الجودة العالمية في مجال تصنيعها وكذلك يمكن لهذا القطاع استيعاب اعداد متزايدة من العمالة اذا احدثت تغيرات هيكلية وتوسع في هذا القطاع .

(3-5) التطور الكمي في دخل الفرد والمجتمع :-

بعد دخول السودان في مجال الصناعة بدأ القطاع الصناعي يساهم في الاقتصاد القومي ، فقد قدر الناتج المحلي الاجمالي للعام 1997م بحوالي

(1.107.1) مليون دولار بالاسعار الثابتة للعام 82/81م محققاً معدل نمو ايجابي بلغ حوالي

(601%) مقارنا بمعدل نمو (4.7%) للعام 1996م متجاوز بذلك المعدل المستهدف في بداية العام والبالغ (4.5%) وتراجع الزيادة في النمو المتحقق لزيادة الانتاج في القطاع الصناعي خاصة قطاع الصناعات التحويلية .

كذلك نجد ان مساهمة القطاع الصناعي في اجمالي الناتج المحلي خلال الخطة العشرية تطورت تطوراً مضطرداً فبعد ان كان القطاع الصناعي اقل القطاعات مساهمة في اجمالي الناتج المحلي منذ الاستقلال حتى عامي 61/60 تقدم تقدماً ملحوظاً في هذا المجال واحتل المركز الرابع في عام 1968م .

وقد تقدمت مساهمة القطاع الصناعي في اجمالي الناتج القومي تقدماً ملحوظاً مع توسع نطاق القطاع الصناعي نفسه وتوسع نطاق القطاع العام . وقد سجل معدل نمو ايجابي ، ففي العام 1999 م ارتفع معدل النمو للصناعات التحويلية والتعدين من (3.6%) في عام 1998م الي (19.1%) في عام 1999م وذلك لدخول البترول كمنتج جديد في قطاع التعدين وكان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في عام 1999م (61%) وفي العام 2000م ارتفع بشكل ملحوظ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الثابتة) من (61%) في عام 1999م الي (8.3%) لزيادة القاعدة الانتاجية وتنويع مصادر الدخل وتحفيز القطاع الخاص للقيام بدور كبير في النشاط الاقتصادي .

وجاء التحسن في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بصورة اساسية الي ارتفاع معدل نمو قطاع التعدين من (125.5%) في عام 1999م الي (327.8%) في عام 2000م وذلك بسبب الزيادة الناتجة عن مساهمة انتاج البترول وكذلك ارتفاع معدل نمو بلغ (17.3%) في عام 2001م مما ادي الي ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من (15%) في عام 2000م الي (16.6%) في عام 2001م وذلك بعد ان اصبح النفط من اهم القطاعات الصناعية الانتاجية .

الفصل الرابع

(4.1) المشاكل التي تواجه قطاع الصناعة :-

ان مشكلات القطاع الصناعي مكن ردها الى نوعين من المشاكل

النوع الاول يتمثل في مشكلات الاقتصاد السوداني بوجه عام والتي تنعكس بالصورة على الصناعة ، اما النوع الثاني فيتعلق بالصناعة بشكل خاص من حيث مدى توافر مقومات قيام وتقدم الصناعة .

والصناعة في السودان شأنها شأن الصناعة في الدول النامية تواجه العديد من المصاعب التي تحد من انطلاق تقدمها ويمكن ايجاز مشاكل ومعوقات الصناعة في السودان في النقاط التالية :-

1/ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية :-

لعل من ابرز مشاكل الصناعة في السودان ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية فاقامة أي مشروع صناعي يتطلب في البداية معرفة جدواه الاقتصادية والفنية قبل البدء في استثمار الاموال فيه .

وقد أظهرت التجربة العملية في انشاء مصانع القطاع العام الثمانية خلال الخطة العشرية ان الدراسات التي اجريت قبل اقامة هذه المصانع وتشغيلها بالصورة المطلوبة اذ بدأت العديد من المشاكل تظهر مع بداية تنفيذ هذه المشروعات الصناعية وكمثال لضعف دراسة الجدوى الاقتصادية اوضح المسح الذي اجري لهذه المصانع عام 1969م ان استقلال الطاقة الانتاجية للمصانع كانت على النحو التالي :-

سكر الجنيد 40% مدبغة الخرطوم 20% سكر حلفا الجديدة 95% مصنع تعليب كريمة 50% مصنع تجفيف البصل بكسلا 55% مصنع تعليب واو 15% مصنع الالبان بابنوسة 20% .

توضح هذه الحقائق ان دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لاقامة هذه المصانع كانت ضعيفة وغير عميقة

2/ مشكلة المواد الخام :-

عدم توافر المواد الخام بشكل عام وللمصانع بشكل خاص وعدم توفر مستلزمات الانتاج الاخرى بصو
تضمن استمرارية تشغيل المصانع .

أصبحت سمة ملازمة للمصانع الحكومية وقد لوحظ ان حوالي نصف المصانع القائمة تواجه هذه المشكلة وتعتبر هذه المشكلة انها سبب تدهور الاوضاع المالية الذي ينتج عن تشغيل المصانع بأقل م طاقتها الانتاجية .

يلاحظ ان مصانع القطاع الخاص لا تواجه هذه المشكلة أو ربما تواجهها بصورة مؤقتة تزول مع وص الشحنات اليها بصورة منتظمة .

3/ مشكلة ضيق نطاق السوق :-

حجم السوق بالنسبة للصناعات المختلفة بناءا على حجم الطلب على المنتجات وفي هذا الجانب تلعب حماية المنتجات المحلية دورا كبيرا في انعاش حركة السوق الداخلية وفي زيادة الطلب على المنتجات المحلية حتى تتمكن من الثبات أمام السلع المستوردة وحتى تتمكن من الدخول للاسواق العالمية.

4/ نقص الكفاءة الادارية والتنظيمية :-

تواجه هذه المشكلة اقتصاديات كل الدول النامية نظرا لان الخبرات الفنية تتطلب ممارسة طويلة وتدر ومع حداثة تجربة الصناعة في السودان فان هذه المشكلة تحتاج لوقت طويل لحلها ولاشك ان آثار ه النقص تنعكس على التخطيط والتشغيل والانتاج والتسويق ويتطلب توفير هذا النوع من المهارات نوع خاصة من التدريب وتسعى بعض مؤسسات الدولة التدريبية مثل اكاديمية السودان للعلوم الادارية

ومركز تطوير الادارات . وبعض المؤسسات التدريبية الخاصة للمساهمة مساهمة فاعلة في هذا الجانب التدريبى .

5/عدم كفاءة توطين الصناعة :-

لقد أدى سوء التخطيط وتوافر مشروعات البنيات الاساسية من المدن الكبرى وخاصة العاصمة الى وجود تركيز واضح في الصناعات فمثلا من (2473) مصنعا يمتلكها القطاع الخاص يوجد منها (1064) فى العاصمة الخرطوم بينما لم تنل بقية الاقاليم الا القليل من المصانع وقد يؤدي عدم التوزيع العادل للمنشآت الصناعية على أقاليم السودان المختلفة الى نوع من الغبن والظلم الذي يشعر به سكان الاقاليم إضافة . الى الهجرة والنزوح المتواصل صوب العاصمة .

6/ مشكلة النقص في الايدي العاملة :-

هذه المشكلة تواجه معظم أو كل الدول النامية ولا شك وان الخبرات الفنية تتطلب ممارسة طويلة وتدريب منظم فانتشار درجة الامية وقلة المدارس الفنية والمهنية من الاسباب الرئيسية لهذه المشكلة في السودان وقد انشئت بعض معاهد التدريب الفني لسد النقص في هذا الجانب المهم من الفنيين الا ان الحاجة الفعلية لهذه الكوادر مازالت واسعة .

7/ مشاكل البنيات التحتية :-

يتطلب النمو الصناعي منشآت اساسية وبنيات تحتية تقدم الخدمات الضرورية للصناعات الناشئة ، فتوفر وسائل النقل والمواصلات والتوزيع ضرورية لتحديد المواد الخام . والمنتجات وغيرها الى المصانع ومنها الى المستهلك النهائي . وكذلك مرافق الخدمات الاساسية كالكهرباء والمياه ، الطرق الخ تعتبر ضرورية وتساعد على تطور الصناعة .

8/ الصيانة :-

أعمال الصيانة من أهم الاعمال التي تتطلبها الصناعة بأنواعها المختلفة اذ ان الصيانة هي العنصر الاساسي الذي يساعد على عدم توقف المصانع عن العمل لفترات طويلة او قصيرة تؤثر على خطط وبرامج الانتاج ، وتعتبر ادارة الصيانة ضعيفة في الصناعة السودانية لعدم تخطيط اعمال الصيانة نفسها ولضعف امكانات وكفاءة ورش الصيانة التابعة للمصانع نفسها ولعدم توافر قطع الغيار في الوقت المناسب نتيجة لعدم التخطيط او لعدم توفر النقد الاجنبي اللازم لاستيرادها.

9/ صعوبات التمويل :-

توفر التمويل من احدى ركائز دوافع الاستثمار في الصناعة وطبيعة الدول النامية تعكس الضعف في حجم الدخل القومي وضعف متوسط دخل الفرد لضعف امكانيات الادخار وتوجيه ذلك نحو الاستثمار في الصناعة .

ومخاطر الصيانة لاتجذب رؤوس الاموال المحلية فتفضل الاتجاه نحو مجالات اخرى أكثر ربحية العقارات – التجارة ... الخ ولا شك في ان عدم الاستقرار لا يجذب رؤوس الاموال الخارجية الا اذا كانت هنالك تاكيدات ومجالات لارباح كبيره خوفا من عدم امكانية تمويل الارباح او تمويل رأس المال نفسه.

كما ان مجالات الارباح المعروفة المضمونة تجعل المستثمرين يحجمون عن الدخول في الميادين الجديدة التي تكتنفها أنواع من المخاطر والغموض .

10/ مشاكل ومعوقات اخرى :-

من المشاكل والمعوقات العامة يمكن ابراز النقاط التالية :-

a. ضعف الوعي الصناعي .

b. ارتفاع اسعار الكهرباء الصناعية والوقود وانقطاع التيار الكهربائي عن المصانع أحيانا .

c. تفشي الروتين والبيروقراطية وبطء الاجراءات الحكومية الخاصة بمتابعة الصناعة والتصنيع لا تحتمل التأخير .

d. الرسوم الجمركية والضرائب .

الخلاصة :(conclusion)

في هذا البحث تمت مناقشة قطاع الصناعة وهو في بداية تحوله ودخوله في المرحلة المثمرة ولا شك انه في تنامي وترابح متواصل وعليه فان دراسة هذا القطاع في السودان لن تكتمل في الوقت الحالي بنسبة للمستجدات السنوية وبالتالي فانه من الضروري عمل دراسات مستمرة لمقارنة وقياس التطور في هذا القطاع

(4.0.2) نتائج البحث واوجه القصور والتوصيات :-

أولا النتائج :-

على ضوء ما سبق استعراض لهيكل الاقتصاد السوداني مع التركيز على القطاع الصناعي والذي تضمنته هذه الدراسة .

ويجب ان نضع في الاعتبار ونحن نسعى لايجاد حلول ناجحة لمشاكل القطاع الصناعي ان مشاكل الصناعة لا يمكن فصلها عن مشاكل الاقتصاد السوداني عموما في مجمله ذلك لان النظرة الجزئية لهذه المشاكل لا تضع في الاعتبار التشابك القطاعي في الاقتصاد القومي فالعلاقات المتبادلة بين الصناعة و

الزراعة وبقية القطاعات الاخرى هي التي تخلق التجانس بين فروع الاقتصاد القومي وتعطية الدفعة القوية للتقدم .

ولعل من المهم جدا التطرق الى استراتيجية التصنيع والتي قامت على اساس احلال الواردات وكان الغرض من هذه الاستراتيجية بناء صناعة تقوم على تلبية الاحتياجات الاساسية للسكان من السلع الاستهلاكية الصناعية والتي تستنزف قدرا كبيرا من مدفوعات الواردات ، وعلى هذا الاساس قامت صناعات المواد الغذائية والمشروبات وصناعة الغزل والنسيج والكيماويات الا ان التطور الذمني أثبت أن هذه الصناعات لم تستطع تنفيذ مهمتها بصورة كاملة لان الدولة في حماية هذه الصناعات وتوفير قطع الغيار ومستلزمات الانتاج فتدهورت هذه الصناعات رغم تحويل معظمها الى القطاع الخاص بسبب الخسارات المتتالية وتارة بسبب سوء الادارات .

وتتمثل قناعاتنا في ان التنمية المستقلة للسودان لايمكن ان تحقق في ظروف الاعتماد علي النشاط الاولي المتمثل في الزراعة فلابد من احداث تغيير جزري في هيكل الاقتصاد السوداني بحيث تحتل الصناعة دورها الرئيسي والرائد في قيادة النشاط الاقتصادي جنبا الي جنب مع الزراعة وبقية القطاعات الاخري وهذا الانتقال لايمكن ان يتحقق بصورة ميكانيكية او بقرار سياسي بل ان هذا الانتقال يمثل حقبة تاريخية كاملة تبدأ بتنفيذ السياسات الاقتصادية الحالية .

وكمدخل لحل مشاكل الاقتصاد السوداني وقطاع الصناعة بصفة خاصة فأن الباحث يري ان اول المهام الرئيسية التي يجب انجازها تتمثل في وضع استراتيجية عامه من حيث تحديد الاولويات والاسبقيات وفي هذا الجانب يجب اتخاذ مفهوم التخطيط القومي الشامل كسياسة اقتصادية اساسية للدولة ، فالتجارب العالمية اثبتت ان التخطيط المركزي للأقتصاد وزيادة القطاع العام هو من انسب السياسات الاقتصادية للدول النامية لان الدولة بهذا الاسلوب تستطيع ان تسيطر علي الموارد في القطاعات

المختلفة ولكن يري بعض الاقتصاديون ان التخطيط الشامل لايوجد الاحينما يلعب القطاع الصناعي دورا رئيسيا في الاقتصاد القومي .

وبالنسبة للسودان الذي يتميز بضعف القطاع العام فيه فأنه يمكن وضع خطط اقتصادية قطاعيه . كذلك لابد من الاستمرار في سياسة التحديد ولكن من الضرورة مشاركة الحكومة في تحويل القطاع العا الي خاص مثل الذي حدث في الشركة السودانية للاتصالات (سوداتل) حيث تشارك الحكومة بنسبة والقطاع الخاص بنسبة بمعني ان القطاع الحكومي مسئول عن الجانب الاكبر في تنفيذ اهداف الخطة وهذا لاينفي دور القطاع الخاص والذي يكون مساعدا فى عمليات التنفيذ .

اوجه القصور :-

ثانيا : التوصيات :-

هنالك بعض التوصيات والتي تعتبر مؤشرا لمعالجة المعوقات في مجال الصناعة منها :-

1- اعادة تأهيل مصانع القطاع العام الموجودة حاليا وهي مصانع السكر والنسيج والاسمنت والمواد الغذائية وذلك بتوفير قطعة غيار اللازمة حتى تكون هذه المصانع قادرة علي العمل بطاقتها القصوى .

2- احدي مشاكل التوسع الصناعي تتمثل في مشكلة التمويل وظروف السودان الحالية لاتسمح بزيادة الادخار نسبة لضعف متوسط دخل الفرد كذلك لايمكن فرض ضرائب جديدة علي المواطنين لكن يمكـ تخطيط الاستثمارات بحيث توجه جزء من الاستثمارات المخصصة للزراعة الى الصناعة لخلق نوع من التوازن .

3- لحل مشكلة الطاقة يجب الاستفادة من محطة توليد مصفاة الخرطوم (بالجيلي) وكذلك الاسراع في تنفيذ مشروع سد مروي بالولاية الشمالية ومحطة توليد بالسد وكذلك يمكن الوصول لحل مشكلة الطاقة جذريا .

4- بالنسبة لمشكلة المواد الخام لابد من الاهتمام بتنمية الجزء الخاص من الزراعة والذي يمد قطاع الصناعة بالمدخلات الزراعية كزراعة قصب السكر والفواكة والخضروات والفول السوداني والقطن والقمح وزهرة الشمس وغيرها للصناعات الغذائية والتحويلية كذلك لابد من توفير النقد الاجنبي اللازم لاستيراد المواد الخام والوسيطة من الخارج .

5- بالنسبة لمشكلة نقص الكفاءات الفنية والادارية فإن احد اسباب هذا النقص هو الهجرة المتواصلة للخبرات للعمل بالخارج فلابد اولا من تحسين الوضع المعيشي من ناحية الرواتب والمخصصات للعمالة الفنية وعمل مراكز تدريب متقدمة للعمال قانونا يمنع هجرة الكفاءات النادرة . هذا مع اعادة النظر في مناهج التدريس والتي يجب ان تفرز الخريج الذي يقابل متطلبات سوق العمل .

6- احدي المشاكل المهمة ايضا مشكلة عدم التوازن الاقليمي في توزيع الصناعات فالعاصمة وحدها استأثرت بنصيب وافر من الصناعات وكذلك بعض المدن الكبري بينما تم اهمال اقاليم كاملة لذا يجب النظر في هذا الوضع وذلك بالاتي :-

a- عدم اقامت مصانع جديدة بالعاصمة الالضرورة القصوى .

b- الاهتمام بالتنمية الصناعية في الاقاليم المختلفة .

c- بالنسبة للصناعات الكيميائية والادوية يلاحظ ان هنالك تدني في نسب استغلال الطاقة الانتاجية التصميمية لمصانع الادوية مجتمعة حيث في احسن الاحوال لاتتجاوز (30%) من الطاقة التصميمة وان هنالك فجوة يمكن سدها عن طريق تصنيع أصناف جديدة من مجموعات علاجية اخري مع الاخذ بعين الاعتبار اضافة خطوط انتاجية اخري جديدة مثل اضافة خط لانتاج قطرات العيون وخط انتاج ادوية الانف والحنجرة والاسنان وعموما عمل الاتي :-

a- اقامة خطوط انتاجية جديدة لتصنيع الاقراص والكبسولات .

b- تصنيع اصناف جديدة على نفس خطوط الانتاج القائمة حاليا.

c- تصنيع العبوءات الطبية وخاصة تلك المخصصة للشراب .

d- تصنيع قطع الغيار والمعدات والاجهزة اللازمة للصناعات الدوائية مثل الخلاطات والحاويات

e- تصنيع الادوية البيطرية .

8- بالنسبة لقطاع التعدين فإن الاستثمار في الموارد المعدنية والمتوفرة بكميات اقتصادية يحتاج الى رأس مال ضخم يتقبل المخاطرة ويعمل علي استخدام الموارد البشرية في مناطق الانتاج كما يسهم في خفض العجز في الميزان التجاري بزيادة صادرات البلاد .

المراجـــــع :-

a- الكتب :-

1- اقتصاديات الصناعة ـ د/ احمد ابواسماعيل دار النهضة

2- التخطيط الاقتصادي واساليبه ـ د/ محمد سلطان ابو علي

3- الاقتصاد السوداني ـ د/ عثمان سيد ابراهيم .

4- مشاكل التصنيع في الدول النامية ـ دار التقدم موسكو.

5- كيفية اكتساب موقع واعد في عصر العولمة ـ د/ عصام الزعيم

6- العولمة قدر ام اختيار ـ د/ عبد الرحمن الطيب البقاري .

b- التقارير والدوريات :-

1- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي الخرطوم ـ العرض الاقتصادي 1996م .

2- نتائج تقارير وابحاث مختلفة عن العولمة .

3- وزارة الصناعة السودانية ـ احصاءات وبحوث .

4- مجلة الصناعة والتنمية (الصادره عن مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية).

5- بنك السودان ـ التقرير السنوي الثامن والثلاثون . التاسع والثلاثون ، الاربعون والحادي والاربعون للأعوام من 1998م ـ 2001م .

6- النشرة السنوية للهيئة العامة للاستثمار .

7- فرص ومجالات الاستثمار في السودان ـ الهيئة العامة للاستثمار في السودان .

8- نحو امكانية سلام عادل وشامل بالسودان ـ كيفية التعامل مع العولمة د/ منصور يوسف العجب .

9- الدبلوماسية ودورها في التوزيع الاقصادي ـ السفير / عبد الرحيم احمد خليل وزارة العلاقات الخارجية 1997م .

c- الرسائل العلمية :-

1- استراتيجية التصنيع في تجربة التنمية السودانية ـ احمد مكي اسماعيل ـ رسالة ماجستير

2- احمد عوض ابراهيم : رسالة دكتوراه غير منشورة ـ آثار نقل وتوطين التقانة في السودان ـ جامعة ام درمان الاسلامية . إشراف د/ مصطفي زكريا عبد الله 1997م ـ ص 38 .